المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

18/03/2012

عشاء يذيب الجليد بين المغرب الرسمي وعائلة كنيدي المساندة للبوليساريو في العاصمة الرباط

يقضي أفراد من عائلة كينيدي التي تدعم البوليساريو أسبوعا في المغرب.

وقد علمت "فبراير.كوم" أن عشاء نظم أمس السبت 16 مارس 2013 في بيت النائبة البرلمانية رقية الدرهم على شرف عائلة كينيدي، وهو العشاء الذي عرف نقاشا مستفيضا حول قضية الصحراء وخيار الحكم الذاتي.

أما منظم اللقاء فلم يكن إلا النائب البرلماني مختار رامبو الذي كان أستاذا في جامعة يال الامريكية، وكان قد دخل غمار السياسة باسم الحركة الشعبية، ويدرس اليوم في الجامعة الدولية بالرباط.

اللقاء ضم فعاليات سياسية وصحافية، كان على رأسهم، إدريس اليازمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، الياس العماري القيادي في حزب البام، الصحافيين علي بوزدة، وعبد الرحمان العدوي، وسيدة الأعمال خديجة لمرابط، نور الدين مؤدب، رئيس الجامعة الدولية للرباط...

تيد كينيدي الذي نظم العشاء على شرفه والذي رافقته زوجته وولديه، هو ابن عم كيري كينيدي التي كانت قد نزلت ضيفة مرحبا فيها في تندوف، كما استضافتها أمينتو حيضر في المغرب.

اللقاء عرج على الوضع السياسي وعلى تداعيات محاكمة اكديم ازيك والطروحات الانفصالية، وأذاب جزء من الجليد بين الطرفين على عشاء عرف نقاشا صاخبا في مراحل معينة.

كوالس

● كلية الآداب بالرباط تمنح السجون المغربية 5117 كتابا دفعة واحدة

تم منذ يومين بالرباط التوقيع على اتفاقية تعاون بين المجلس الوطني لحقوق الإنسان وكلية الاداب والعلوم الإنسانية، (جامعة محمد الخامس أكدال الرباط) والمندوبية العامة لإدارة السجون بالمغرب. وتتعلق هذه الاتفاقية بتسليم كلية الآداب والعلوم الإنسانية مجموعة من الكتب من منشوراتها لمكتبات السجون. وقد وقع هذه الاتفاقية كل من محمد الصبار الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان والمندوب السامي للمندوبية العامة للسجون حفيظ بنهاشم والدكتور عبد الرحيم بنحادة عميد كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، بحضور الأستاذ وائل بنجلون رئيس جامعة محمد الخامس أكدال والدكتور المحجوب الهيبة المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان.

ولقد توقف محمد الصبار في كلمة له، على أهمية هذه المبادرة التي قامت بها جامعة محمد الخامس وعبر عن رغبته في أن تحذو باقي المؤسسات الجامعية حذوها، وتساهم في إغناء مكتبات المؤسسات السجنية، معتبرا أن هذه المبادرة تدخل في إطار تفعيل التوصيات الصادرة عن المجلس المتعلقة بتحسين وضعية السجون. بينما أكد بنهاشم على ظاهرة اكتظاظ السجون مبرزا أن عدد السجناء وصل إلى ما يناهز 70.000 سجينا 68% منهم ما بين 30 و 45 سنة. مؤكدا أن 31000 منهم يتابعون الدراسة من أجل الحصول على شواهد ثانوية أو عليا، بدءا من الباكالوريا إلى الدكتوراه. ونوه بالدور الذي تقوم به المؤسسات الجامعية في تكوين السجناء، معتبرا أن ما قامت به كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط يدخل في سياق الاهتمام بوضعية المؤسسات السجنية و التي توليها أعلى سلطة في البلاد أهمية كبيرة.

وجدة

لقاء يبرز دور الديمقراطية التشاركية في إرساء مفهوم المواطنة

أبرز مشاركون في ختام أشغال ندوة وطنية، نظمت على مدى يومين حول المواطنة في علاقتها بالحرية والمسؤولية، الدور الهام للديمقراطية التشاركية في إرساء وترسيخ مفهوم المواطنة عبر المشاركة السياسية وإشراك المواطن في تدبير الشأن العام على المستوى الوطني والمحلي.

وأشاروا إلى أن المواطنة العالمية هي الأفق الإنساني المشترك والمنشود الذي يجمع جميع الانتماءات الفردية المختلفة ويراعي المكتسبات والخصوصيات الخاصة بكل مجتمع، معتبرين، أنه لا يمكن الحديث عن المواطنة الحقيقية والفاعلة دون ربط الحقوق بالواجبات والحرية بالمسؤولية.

وأكد المشاركون، بخصوص العلاقة بين المواطنة وتدبير الشأن العام، على ارتباط المواطنة بالثقافة السياسية والنسق القيمي الثقافي السائد في المجتمع، وأن توطيد المواطنة غير ممكن بدون ثقافة سياسية تقوم على قيم التسامح والحق في الاختلاف.

وشددوا على أهمية التنشئة السياسية في تحقيق المواطنة وديمقراطية القرب حتى يصبح المواطن مركز الفعل التشاركي والديمقراطي، مؤكدين أن من الشروط الأساسية لبناء مواطنة مسؤولة وجود مجتمع مدني فاعل وسلوك مدني إيجابي وتعزيز دور المؤسسات السياسية والدستورية. ولاحظ المشاركون بخصوص تأثير الحراك الديمقراطي في العالم العربي على وضعية المواطنة، التوجه المتزايد في المنطقة نحو بناء الديمقراطية على أسس قيم المواطنة والتركيز المتصاعد للدساتير لما بعد الربيع العربي على مفاهيم المواطنة وحقوق الإنسان.

وأبرزوا، أن الحراك الديمقراطي أفرز إشكاليات جديدة أثرت بشكل حاسم في صيرورة العلاقة بين الدولة والمواطن من جهة وبين الفرد والمجتمع من جهة أخرى، من خلال القضايا المتعلقة بالحريات الفردية والدولة المدنية وإشكالية الحداثة السياسية.

واعتبروا أن الإصلاحات الدستورية والديناميات السياسية التي يشهدها المغرب ساهمت في توسيع مجال المواطنة، مشيرين إلى أن الدستور الجديد جاء بقيم جديدة لترسيخ المواطنة وقدمها كمسؤولية جماعية مشتركة تهم الحرية والمساواة في تنمية المشترك الوطني فضلا عن تنصيصه على مجموعة من الحقوق الأساسية والمفاهيم المرتبطة بروح المواطنة.

وقد توخت هذه الندوة، التي نظمها المجلس الوطني لحقوق الإنسان ولجنته الجهوية لوجدة- فكيك بتعاون مع وكالة تنمية الشرق ومركز الدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، فتح نقاش عام حول الإشكاليات التي تطرحها المواطنة في علاقتها بالحرية والمسؤولية وخصوصا القضايا التي تهم "علاقة المواطن بالدولة"، و"المواطنة والمسؤولية"، و"المواطنة والحق في الاختلاف"، و"حدود المجال العام والخاص"، و"الحق في تدبير الشأن العام".

وتمحورت الجلسات العامة لهذه الندوة، التي شارك فيها ثلة من الأساتذة الباحثين والفاعلين الجمعويين والحقوقيين، حول "الإطار المفاهيمي للمواطنة"، و"المواطنة وتدبير الفضاء العام"، و"الحراك السياسي وسؤال المواطنة".

تعيين مغربي مستشارا بمحكمة الجنائية الدولية

عياط

أعلنت المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية فاتو بنسودا تعيين محمد عياط مستشارا خاصا لمكتبها لشؤون التعاون الإقليمي مع منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. حسب قصاصة لوكالة الأنباء الجزائرية ـ وقالت بنسودا لراديو الأمم المتحدة أول أمس السبت عن بنسودا « إن عياط خبير معروف في مجال عمله وسيسهم إلى حد كبير في عمل مكتب المدعي العام من خلال تعزيز وتقوية التعاون مع منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا».

ويعمل محمد عياط أستاذا للقانون بجامعة «محمد الخامس» وعضوا بالمجلس الوطني المغربي لحقوق الإنسان وقد شغل في السابق منصب المستشار القانوني للمدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا. وساهم عياط في دراسة عالمية تتعلق بالصراعات والعدالة «ما بعد الصراعات» وكان مسؤولا عن هذا المشروع البحثي في منطقة شمال أفريقيا.

٩/٣/٢٠٠٧

المختلون لا يشكلون خطرا على المجتمع إلا في حالة سوء معاملتهم

نعيمة الطراشن رئيسة جمعية مرضى الشيزوفرينيا لـ«المغربية»

عزيزة غلام

أكدت نعيمة الطراشن، رئيسة جمعية مرضى الشيزوفرينيا، في تصريح لـ«المغربية»، أن المصابين بأمراض عقلية لا يشكلون خطرا على المجتمع، إلا في حالة سوء معاملتهم، وفي حالة الجهل بأفضل طرق التعامل معهم، تبعا لطبيعة مرضهم وحاجاتهم النفسية.

وذكرت الطراشن أن السلوك العنيف الذي يزهر عليه المريض عقليا، يكون نتاج مجموعة من العوامل، إلا أن أبرزها عدم إخضاعه لعلاج بالأدوية المناسبة لحالته المرضية، أو لعزله، أو لمعاملته بمعاملة غير لائقة أو قاسية، في ظل هذه الظروف، يصبح المرض مسيطرا على الشخص، وتزيد حدته وتطوراته السلبية، بسبب استمرار تلقي دماغ المريض لإشارات خاطئة، أو سماع المريض لأصوات أو تهيؤات، توحي بأن شخصا ما ينوي إيذاءه، فتكون ردة فعله عنيفة، وكأنه يستبق تعرضه للأذى.

وتحدثت الطراشن عن أن المرض النفسي هو مرض مزمن، مثله مثل باقي الأمراض الأخرى، كالسكري وارتفاع ضغط الدم، سيما أن الطب الحديث يوفر أدوية معالجة تساعد على الشفاء وتقليل مضاعفات المرض وتقلل من ظهور حالات الأزمة لدى المصاب، وبالتالي ضمان استقرار حالته الصحية، وهي أدوية تعرف تجديدا وتطورا خلال سنوات متقاربة، بفعل الأبحاث العلمية التي تجرى في هذا المجال من قبل العلماء، وهو ما يعتبر في مصلحة المريض، تضيف الطراشن.

وترى الطراشن أن المريض نفسيا يحتاج إلى إحاطته برعاية سيكولوجية، وإلى اتخاذ جميع السبل لسد الفراغ في حياته، من خلال تمتيعه بحصص يمارس فيها أنشطة مفيدة، ومنها الرياضة، عوضا عن حصر حياته على الأكل والنوم. يجب أيضا التفكير في تشغيله وفقا لقدراته، إذ أن 20 في المائة من المرضى بإمكانهم العمل، و80 في المائة يقدر أنهم ذوي احتياجات خاصة، تفيد رئيسة جمعية «أملي».

وتحدثت الطراشن عن أن الجهات المسؤولة مدعوة إلى تخصيص الاعتمادات الضرورية لتخفيف العبء عن الأسر، ومدهم بجميع الإمكانات، مبينة أن الجمعية تحاول التحسيس، وتنفذ مجموعة من الأنشطة المفيدة لعائلات المريض، ومنها برامج عن كيفية تعامل العائلات مع مرضاهم، تحضرها العائلات في مستشفى الطب النفسي، التابع للمستشفى الجامعي ابن رشد، يقدمها الأطباء الاختصاصيون في الطب النفسي.

اختلاف رعاية المصابين

تحدثت الطراشن عن اختلاف طرق رعاية الأشخاص المرضى عقليا، بسبب اختلاف المستويات الاجتماعية والاقتصادية لعائلات المرضى، إذ أن المتوفرة على الإمكانات المادية تخصص فضاء أو غرفة للمريض، كما تتحمل نفقة ممرضة ترعاه أو مساعدة في البيت تتولى مهمة تلبية الاحتياجات الصحية واليومية للمريض.

وأشارت الطراشن، أنه رغم ذلك، فإن الأسرة الميسورة ترجح دائما إخفاء المريض عن أعين أعضاء المجتمع، وكأنها تتهرب من الاعتراف بالمرض النفسي أو العقلي لأحد أفرادها. وهذا الهروب يعرقل التقدم بهذا المرض يقلل من جودة حياة المصابين. في مقابل ذلك، تجد الأسر محدودة أو منعدمة الإمكانات نفسها مضطرة للتخلي عن ذويها في الشارع العام، بعد أن تعجز عن الاستمرار في تحمل تبعات إصابة أحد أفرادها بمرض عقلي، سيما إذا كانت لا تتوفر على مساعد أو معيل أو حتى على فضاء يسمح بتحسين جودة حياة المريض، مثل الأسر التي تقطن في شقة محدودة المساحة، أو في بيت يقتسمونه مع الجيران، توضح رئيسة جمعية «أملي».

وتحدثت الطراشن عن أن هذه الأسر تلجأ إلى «الفقيه» أو الأولياء الصالحين، وأحسنهم حالا من يضمنون إقامة لذويهم في فضاء الولي الصالح «بويا عمر»، مقابل ألف درهم، بعد أن يعجزوا عن تحمل مشقة رعاية المريض، ولم يفت الطراشن التأكيد على أن أفكار العائلات تحسنت بفعل التوعية والتحسيس ومساهمة الإعلام في التعريف بالمرض، ومن مشاكل الجمعية أنها لا تستطيع توفير الأدوية للمرضى، لا بد من توفير أدوية لأحياء نموذجية لمساعدة عائلات المرضى، للمساعدة على وقف حاجة المرضى إلى دخول المستشفيات، وبالتالي ارتفاع كلفة العلاج وما لها من كلفة اقتصادية ●

المغربية الصحراء AL MAGHRIBIA
الاثنين 18 مارس 2013

ثلاثة إخوة من صفرو يصابون بمشاكل عقلية بعد بلوغهم 40 سنة

قصص مؤلمة من داخل مستشفى بن الحسن للأمراض العقلية بفاس

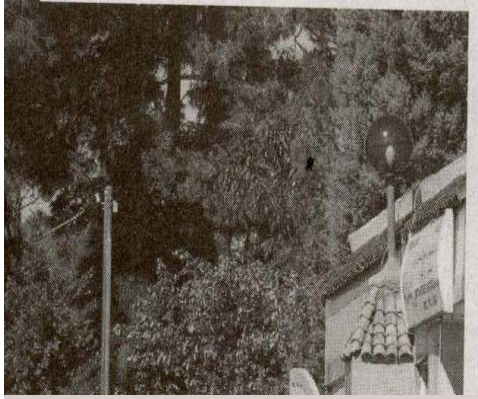

يعرف مستشفى بن الحسن للطب النفسي بفاس، الكائن بحي عين قادوس، حركة دؤوبة، طيلة أيام الأسبوع، لعائلات تأتي من مختلف أحياء مدينة فاس ومن أقاليم مجاورة، مثل تاونات، ومولاي يعقوب، وصفرو، وميسور، ومكناس، للبحث عن العلاج لأقاربها من أمراض عقلية أو نفسية ألمت بهم، فقضت مضجعهم، وحولت حياتهم إلى معاناة لا تنتهي، وإلى جحيم لا يطاق.

فاس: **رشيد الكويرتي**

قصص مؤلمة من داخل مستشفى بن الحسن للأمراض العقلية بفاس

يعرف مستشفى بن الحسن للطب النفسي بفاس، الكائن بحي عين قادوس، حركة دؤوبة، طيلة أيام الأسبوع، لعائلات تأتي من مختلف أحياء مدينة فاس ومن أقاليم مجاورة، مثل تاونات، ومولاي يعقوب، وصفرو، وميسور، ومكناس، للبحث عن العلاج لأقاربها من أمراض عقلية أو نفسية ألمت بهم، فقضت مضجعهم، وحولت حياتهم إلى معاناة لا تنتهي، وإلى جحيم لا يطاق.

فاس: **رشيد الكويرتي**

الساعة العاشرة والنصف صباحا، ما زال باب مصلحة التشخيص بمستشفى بن الحسن للأمراض العقلية والنفسية مزدحما بأفواج من المرضى رفقة عائلاتهم، عدد منهم جاؤوا لمتابعة العلاج وآخرون لأخذ الاستشارة الطبية، والبعض الآخر يقيم بعنابر المستشفى وينتظر دوره للخضوع لحصة العلاج النفسي لدى أطباء المستشفى، ومن وقت لآخر تعالى صيحات عائلات المرضى للمطالبة بالتعجيل باستقبال أقاربهم من طرف الطبيب المعالج، وأحيانا ترتفع صرخات بعض المرضى أنفسهم، الذين يتحدثون بكلام غير مفهوم. أحد الزائرين كان برفقة شقيقه، الذي يعاني من اضطرابات نفسية حادة، قدم من ضواحي مدينة تاونات، علق على الوضع بأنه يستحيل لطبيب واحد أن يستقبل الجميع، قبل أن يطمئنه أحد الحضور بأن عليه ألا يقلق، فدوره سيحين وما عليه إلا الصبر قليلا.

> يعترف أطر مستشفى بن الحسن للطب النفسي بفاس بالنقص الحاد في الأطر الطبية

بعد لحظات يعلو منبه سيارة إسعاف وهي تقترب من المستشفى فيخف الضجيج المتعالي من المكان، ويلتفت الجميع لينظر إلى سيارة الإسعاف بإمعان. بمجرد أن توقفت بباحة المستشفى نزل منها سائقها وهرع إلى فتح بابها الخلفي، ليخرج منها شاب ذو بنية جسمانية قوية وهو في حالة هيجان، وقد بدت ثيابه ملطخة بالدماء، بالكاد تمكن شابان رفقته من التحكم فيه، ففسح لهم الجميع الطريق إلى باب مصلحة التشخيص، ليأذن لهما ممرضان بإدخال المريض إلى قاعة الفحص، فالأسبقية لمثل هذه الحالات البليغة التي تتطلب التدخل العاجل.

بعد لحظات قليلة من إدخال الشاب الهائج إلى غرفة الفحص خرج منها زوجان رفقة ابنهما الذي يبدو أنه في عقده الثالث، وقال الأب إنه سيضطر لإعادة ابنه إلى بولمان، لأن الطبيب أخبره بأنه لا داعي لكي يبقى نزيلا بالمستشفى، وطمأن والديه بأنهما يكفيهما أن يناولاه بعض الأدوية التي سلمها لهما من صيدلية المستشفى، فالطبيب أطلعهما على أن ابنهما يعاني من حالة اكتئاب لا تدعو إلى القلق، ومع الالتزام بالوصفة الطبية ستتحسن حالته، وقد ضرب الطبيب لهما موعدا لإعادة ابنهما لفحصه من جديد بعد 25 يوما.

حالات كثيرة أخرى وقفت عليها «المغربية» لشباب أصيبوا باختلالات عقلية بسبب إدمانهم على المخدرات، كما هو الشان بالنسبة لشاب كان رفقة والده ينتظر دوره لزيارة الطبيب، إذ بدا المريض، ذو الشعر الأشعث، شارد الذهن ويتمتم بكلمات غامضة، وقد جاء به والده لمستشفى بن الحسن بعد أن أصبح سكان دواره بإقليم تاونات يصفونه بالأحمق، فالأب يقر بأن سبب مرض ابنه يرجع إلى إدمانه على تناول الحشيش بشراهة، حيث كان يدخن أزيد من 20 لفافة من هذا المخدر يوميا، يحكي الأب بحسرة.

ولا يقتصر «بناء» مستشفى بن الخطيب للأمراض النفسية والعقلية على الرجال فقط، ولكن للنساء نصيبا من الإمراض النفسية والعقلية كذلك، حيث صادفت «المغربية» ما لا يقل عن ستة منهن كن في زيارة لهذا المستشفى بحثا عن العلاج، منهن واحدة، في عقدها الثاني، قدمت من الرشيدية رفقة شقيقها وأمها، وكان جسد المريضة لا يكف عن الارتعاش، أمها ذكرت بأن ابنتها أصيبت بمس من «الجنون»، وقد عرضتها على عدد من الفقهاء لكنهم لم يتمكنوا من إخراج «الجن» من جسدها، حسب قولها، قبل أن تبادر إلى زيارة مستشفى بن الحسن بفاس علها تجد الطبيب المداوي لابنتها، بناء على نصائح من معارفها. هي حالات عديدة لأنواع متعددة من الأمراض النفسية والعقلية التي تزور يوميا مستشفى بن الحسن للطب النفسي بفاس، وهي، بحسب أطباء المستشفى، تكون غالبا نتيجة لمشاكل أسرية أو بفعل الإدمان على المخدرات، أو إثر صدمة نفسية قد تجعله، حسب تعبير عموم الناس، الشخص السوي «أحمقا» أو «مجنونا»، لكن حالات أخرى تبقى وراثية بفعل التكوين الجيني للمريض، كما هو الحال بالنسبة لشاب، تجاوز عقده الرابع من نواحي صفرو، عرضته أسرته على طبيب المستشفى، وهو الابن الثالث لهذه الأسرة الذي يصاب بخلل عقلي ما إن تجاوز عمره 40 سنة، والأسرة واعية بأن مرض ابنائها هو بفعل وراثي، لكنها تتشبث بالأمل في إنقاذ ابنها حتى لا تصل حالته إلى مرحلة اللاعودة، كما هو الشأن بالنسبة لابنيها الأخرين اللذين أصبحا في عداد «الحمقى» بعد أن استفحلت حالتهما بسبب تأخر عرضهما على الأطباء.

طاقة استيعابية محدودة

ليس كل من يزور مستشفى بن الحسن للطب النفسي بفاس، الذي تأسس سنة 1983، يجد سريرا له داخله، فالطاقة الاستيعابية لهذا المستشفى الذي يغطي أقاليم عدة، لا تتعدى 70 سريرا، وهو ما لا يكفي لنزول جميع المرضى الذين يفدون عليه بحثا عن العلاج، فالأطباء لا يقبلون إلا الحالات الحرجة، والتي يسهر على تتبعها طاقم متكون من 68 عنصرا، ضمنهم أطباء وإداريون وممرضون.

ويعترف أطر مستشفى بن الحسن للطب النفسي بفاس بالنقص الحاد في الأطر الطبية وخاصة تلك المتخصصة في الطب النفسي، وفي ظل النقص في الموارد البشرية والطاقة الاستيعابية المحدودة تبقى ظروف العمل شاقة وصعبة، على اعتبار أن المرضى النفسانيين والعقليين يتطلب التعامل معهم أساليب خاصة، فالكثير منهم يشكلون خطرا على أطر المستشفى وعلى باقي المرضى وحتى على ذواتهم، بحكم عدوانيتهم وميولهم إلى العنف دون تقدير للعواقب.

ويقر أطباء مستشفى بن الحسن أن صعوبة مهامهم ما فتئت تتصاعد باستمرار، في السنوات الأخيرة، بفعل المنحى التصاعدي للأمراض النفسية والعقلية، وخاصة في صفوف الشباب، وتعد السكيزوفرينيا من أغلب الإصابات المرضية التي تفد على هذا المستشفى، غير أن حالات أخرى مرتبطة بالقلق والاكتئاب والفوبيا في تزايد أيضا، خاصة في صفوف العائلات الفقيرة •

خلال السنوات الأخيرة بلغت نسبة الملء

40 نزيلا بمستشفى «مرشيش» بمراك

ظل مستشفى ابن النفيس للأمراض النفسية والعقلية الواقع بحي الداوديات بمراكش مرتبطا في أذهان المراكشيين بمستشفى المجانين أو «مرشيش»، خصوصا بعد افتتاحه الرسمي مع بداية الثمانينيات وتوقيف علاج المصابين بمستشفى أكدال بالمدينة العتيقة، بعدما كان مختصا في علاج الأمراض والاختلالات النفسية والعقلية وتحويله إلى مستوصف للطب العام.

عبد الكريم ياسين

أول ما يثير انتباه الزائر لمستشفى ابن النفيس، البوابة الكبيرة والممر الطويل المحفوف بالأشجار والنخيل الذي يقودك إلى مكان يخفيه أسوار المستشفى مخصص لإيواء النزلاء، وبالقرب من غرف المرضى يصادف الزائر رؤوس مطلة من نوافذ صغيرة وأياد ممدودة تطلب نقودا أو سجائر من الزوار، خصوصا من أقارب وأولياء المرضى، الذين اعتادوا التردد على المستشفى لحمل المؤونة لذويهم من المرضى الغارقين في عالم آخر بين ابتسامة مستهزئة ونظرات شاردة وملامح غارقة في صمت التشويش.

ويستقبل مستشفى ابن النفيس المعروف بـ«مرشيش» جميع المرضى الذين يعانون اضطرابات عقلية ونفسية من منطقة جغرافية تشمل مدن وأقاليم الجنوب، خصوصا من مراكش وإقليم الحوز وأزيلال وشيشاوة وقلعة السراغنة والصويرة وأسفي وورزازات وزاكورة وتارودانت وأكادير وبعض الأقاليم الصحراوية، بالإضافة إلى المرضى المودعين بمقتضى قرارات قضائية من طرف محاكم هذه المناطق، إذ بعد أن يتبين لهيئة المحكمة بأن الحالة الصحية والعقلية للمتهم

أحد الأشخاص من ذوي المشاكل العقلية

خلال السنوات الأخيرة بلغت نسبة الملء به ما بين 90 و100 في المائة

40 نزيلا بمستشفى «مرشيش» بمراكش بمقتضى أحكام قضائية

عبد الكريم ياسين

أول ما يثير انتباه الزائر لمستشفى ابن النفيس، البوابة الكبيرة والممر الطويل المحفوف بالأشجار والنخيل الذي يقودك إلى مكان يخفيه أسوار المستشفى مخصص لإيواء النزلاء، وبالقرب من غرف المرضى يصادف الزائر رؤوس مطلة من نوافذ صغيرة وأياد ممدودة تطلب نقودا أو سجائر من الزوار، خصوصا من أقارب وأولياء المرضى، الذين اعتادوا التردد على المستشفى لحمل المؤونة لذويهم من المرضى الغارقين في عالم آخر بين ابتسامة مستهزئة ونظرات شاردة وملامح غارقة في صمت التشويش.

ويستقبل مستشفى ابن النفيس المعروف بـ«مرشيش» جميع المرضى الذين يعانون اضطرابات عقلية ونفسية من منطقة جغرافية تشمل مدن وأقاليم الجنوب، خصوصا من مراكش وإقليم الحوز وأزيلال وشيشاوة وقلعة السراغنة والصويرة وآسفي وورزازات وزاكورة وتارودانت وأكادير وبعض الأقاليم الصحراوية. بالإضافة إلى المرضى المودعين بمقتضى قرارات قضائية من طرف محاكم هذه المناطق، إذ بعد أن يتبين لهيئة المحكمة بأن الحالة الصحية والعقلية للمتهم تستدعيان إحالته على طبيب مختص من أجل التأكد من قدرته العقلية تقرر إيداعه بالمركز الإستشفائي للأمراض النفسية والعقلية بمستشفى ابن النفيس بمراكش، للتأكد من مسؤوليته الجنائية اتجاه الأفعال التي اقترفها، والتقرير في مدى صحته العقلية، ومن بين المرضى المودعين متهمون بجرائم القتل والسرقة والاغتصاب والعنف ضد الأصول كقتل الوالدين أو إضرام النار.

ويتوفر المستشفى، الذي تحول إلى مؤسسة جامعية تابعة للمركز الاستشفائي محمد السادس على 185 سريرا 50 منها مخصصة للنساء والباقي للرجال، ويأوي حوالي 40 نزيلا بمقتضى قرار من المحكمة، إذ أن المدة الدنيا التي يقضونها بالمستشفى لتلقي العلاجات تمتد إلى ستة أشهر على الأقل، ومنهم من تمتد إقامته لأزيد من سنتين أو ثلاث سنوات حتى يتأكد من شفائه، ولا يخرجون من المستشفى إلا بقرار من الوكيل العام للملك أو بناءا على تقرير لجنة مختصة مختلطة من وزارة الصحة تضم أطباء نفسانيين ورجال القضاء.

وسبق للمحكمة الابتدائية بمراكش أن قضت بإعفاء طالب جامعي كان يتابع دراسته بكلية الآداب والعلوم الإنسانية في شعبة الفلسفة وعلم الاجتماع وعلم النفس من مسؤوليته الجنائية، بعد متابعته من طرف وكيل الملك في حالة اعتقال بتهمة هتك عرض قاصر بحمام شعبي بمراكش، وقررت هيئة الحكم إيداعه مستشفى الأمراض العقلية والنفسية ابن النفيس،عندما تبث للهيئة من خلال الشواهد الطبية المدلى بها في ملف النازلة بان المتهم المتحدر من مدينة زاكورة مريض عقليا وكان يتلقى علاجه بالمستشفى نفسه.

ويتحدث الشارع المراكشي عن عشرات الأمثلة لمرضى عقليين يفرضون قوانينهم الخاصة في شوارع مراكش، التي أصبحت مرتعا لعدد كبير منهم يفعلون فيها مالا يستطيعون فعله في مستشفى الأمراض النفسية والعقلية الذي ضاق ذرعا بنزلائه، خاصة أن نسبة الملء خلال السنوات الأخيرة بلغت ما بين 90 في المائة و100 في المائة، لأن عدد المرضى في ارتفاع مستمر.

وذكرت بشرى، طالبة تدرس بجامعة القاضي عياض، أثناء حديثها مع زميلاتها في الدراسة عن المصابين بالأمراض العقلية، أن مريضا عقليا اقترب منها عندما كانت متوجهة إلى الكلية وأمسك بها بقوة قبل أن يطبع على خدها قبلة ثم ينصرف وكأن شيئا لم يحدث»، واعتبرت ما جرى لها من طرف الشخص المذكور أهون من أن يعترض سبيلها قاطع طريق ويسلب منها حقيبتها اليدوية وهاتفها النقال ويعتدي عليها بآلة حادة أو سلاح أبيض ويشوه وجهها.

وحسب مصدر طبي مسؤول، فإن أغلب نزلاء المستشفى من الرجال، ويرجع ذلك لأسباب ثقافية واجتماعية، إذ أن الأسر المغربية تتحفظ أكثر في ما يخص نساءها، وتفضل أن يخضعن للعلاج دون إيداعهم بالمستشفى،كما أن الخصوصية الفزيولوجية تجعل ردود أفعالهم أقوى وأخطر مما يفرض على الأسر إخضاعهم للعلاج.

ويضيف المصدر نفسه، في تصريح لـ«المغربية»، أن عدد الحالات الوافدة على المستشفى في ارتفاع مستمر لدى الفئة العمرية المتراوحة بين 18 و30 سنة، تتعلق باختلالات نفسية وأمراض عقلية تتطلب خدماته الاستشفائية من طرف طاقم طبي يتكون من ثلاثة أطباء متخصصين وأستاذين مساعدين وأستاذ مبرز ومعالجة نفسية بالإضافة إلى 60 ممرضا ●

ظل مستشفى ابن النفيس للأمراض النفسية والعقلية الواقع بحي الداوديات بمراكش مرتبطا في أذهان المراكشيين بمستشفى المجانين أو «مرشيش»، خصوصا بعد افتتاحه الرسمي مع بداية الثمانينيات وتوقيف علاج المصابين بمستشفى أكدال بالمدينة العتيقة، بعدما كان مختصا في علاج الأمراض والاختلالات النفسية والعقلية وتحويله إلى مستوصف للطب العام.

أحد الأشخاص من ذوي المشاكل العقلية (أيس بريس)

تقرير: البنيات المتوفرة بالمغرب غير كافية بالنظر إلى تواتر الإصابة بالأمراض العقلية

خديجة بن إشو

أفاد تقرير أنجزه المجلس الوطني لحقوق الإنسان حول الصحة العقلية وحقوق الإنسان، بين مارس ويوليوز لسنة 2012، أن المغرب يتوفر على سبع وعشرين مؤسسة عمومية لمعالجة الأمراض العقلية، بطاقة استيعابية تقدر بـ 1725 سريرا، حسب معطيات استقاها التقرير من وزارة الصحة.

وذكر التقرير أن هناك ستة عشر مستشفى عموميا متوفرا على مصلحة للطب النفسي، وست مستشفيات متخصصة في الطب النفسي، وثلاثة مستشفيات للطب النفسي تابعة للمراكز الاستشفائية الجامعية بالرباط ومراكش وفاس، ومصلحة للطب النفسي تابعة للمركز الاستشفائي الجامعي بالدارالبيضاء، ومصلحة للطب النفسي للأطفال تابعة للمركز الاستشفائي الجامعي بالدارالبيضاء.

وأكد المجلس الوطني لحقوق الإنسان في التقرير نفسه، توصلت «المغربية» بنسخة منه، أن هناك بنيات يمكن اعتبارها نماذج تحتذى، كما هو الشأن بالنسبة لجناح النساء بسلا ومصلحة الطب النفس للأطفال بالدارالبيضاء، وأشار بالمقابل إلى أن التوزيع الجغرافي لهذه المؤسسات غير متكافئ وغير متوازن، وأن البنيات المتوفرة غير كافية بالنظر إلى تواتر الإصابة بالأمراض العقلية.

وتبين من خلال التقرير أن هناك بنيات معطلة في تزنيت والناظور والحي المحمدي بالدارالبيضاء، وبنيات غير ملائمة، كما هو الشأن بالنسبة للمؤسسات الموجودة بمدن آسفي ومكناس وتطوان، وبنيات متخلى عنها، والمثل الصارخ بالنسبة للمجلس الوطني لحقوق الإنسان هو برشيد. ولا تستوفي أغلب البنيات شروط مراقبة وسلامة ملائمة، كما أن هناك تقصيرا، يضيف التقرير، في الصيانة والمحافظة على عدد من المؤسسات.

وتبين من خلال زيارة المجلس للمؤسسات العمومية للأمراض العقلية أن التجهيزات تكون في حالة مؤسفة، إذ تفتقر المكاتب للتجهيزات ومواد المكتب، ووسائل السلامة، مثل وسائل إطفاء الحريق، إما أنها غير موجودة أو أنها غير كافية، وبالتالي فهي غير ملائمة مع حاجيات المؤسسة، يضيف التقرير نفسه، الذي أشار إلى أن جل المؤسسات لا تتوفر على سيارات إسعاف، والأسرة والأغطية في حالة سيئة في معظم المؤسسات، كما أن المرافق الصحية في المؤسسات التي همت الزيارة نفسها في حالة خراب متقدمة، إضافة إلى أن مهمة غسل الملابس، التي تتكلف بها عموما شركة خارجية غير كافية.

وتحدث التقرير عن الخصاص وافتقاد الأمن بالنسبة للموارد البشرية، إذ أن القطاع العام يضم 172 طبيبا نفسانيا و740 ممرضا اختصاصيا في الطب النفسي، ويضم القطاع الخاص 131 طبيبا نفسانيا فقط. ومادام عدد الأطباء والممرضين في الطب النفسي في المغرب يشكو نقصا مهما، فإنه بعيد عن الاستجابة للمعايير المقررة والمعترف بها على الصعيد العالمي في هذا المجال. وسجل التقرير بالمناسبة، أن الطبيبات والأطباء النفسانيين يتوزعون على الجهات والمؤسسات بصفة غير متكافئة، ويوجد 54 في المائة منها بمحور الدارالبيضاء الرباط، ولا تتوفر أكثر هذه المؤسسات إلا على طبيب نفساني واحد. وتفتقد الممرضات والممرضون في قطاع الطب النفسي نظاما أساسيا للمهنة، وتحديد المهمة المنوطة بهم، كما يفتقد الممرضون والممرضات الحماية من الاعتداءات، حسب التقرير، ويواجهون ظروف عيش وصفها التقرير بالسيئة في بعض المؤسسات، خاصة بمستشفى تيط مليل بما فيها النقل والسكن والماء الصالح للشرب، بالإضافة إلى الوصم المهني والاجتماعي.

وورد في التقرير نفسه أن الموارد البشرية الخاصة بمصالح الطب النفسي تشمل نظريا طبيبا مختصا في علم النفس، واختصاصيا في العلاج بواسطة الترفيه أو العلاج بواسطة الفنون، ومساعدات اجتماعيات أو مساعدين اجتماعيين، «وما أقل المؤسسات التي تتوفر، في الواقع، على إحدى هذه الفئات المهنية، فما بالك بمجموع هذه الفئات»، يقول التقرير ●

المغربية الصحراء

المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme

الحسين الوردي وزير الصحة في حوار مع لـ«المغربية»

هناك استراتيجية وطنية متكاملة للارتقاء بالتكفل بالمرضى العقليين المشردين

قال الحسين الوردي، وزير الصحة، "إن الوزارة تؤكد، ضمن مخططها 2012-2016 لميدان الصحة العقلية، على تعزيز الأسس المهيكلة لميدان الصحة العقلية ببلادنا، مع التزامها بتطبيق جميع الاتفاقيات المتعلقة بحقوق الإنسان كما هو متعارف عليه دوليا في المجال". وتحدث الوردي، في حوار خص به "المغربية" عن فئة المرضى العقليين المشردين، مؤكدا، بهذا الخصوص، أنه للارتقاء بمستوى التكفل بشريحة المرضى العقليين المشردين، أخذت الوزارة على عاتقها، منذ عدة سنوات، دعم إرساء استراتيجية وطنية متكاملة بين القطاعات المعنية، لما تشكله ظاهرة التشرد من أهمية واستعجالية.

› أجرت الحوار: **عزيزة الفرفاوي**

■ علنتم في السنة الماضية عن مخطط عمل خاص بالصحة العقلية2011-2016. كيف يسير تنفيذ هذا المخطط؟

في البداية لا بد أن أشير إلى أن الوزارة تعتبر قطاع الصحة العقلية من ضمن أولوياتها، لعدة أسباب، نذكر من بينها: أولا الأرقام المتعلقة بنسبة الأمراض العقلية ببلادنا وعلى غرار باقي دول العالم، ثانيا استنادا إلى التطورات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تعتبر من بين المؤشرات التي تؤثر على مدى العبء المتعلق بالأمراض العقلية بمجتمع ما، كما دلت على ذلك جميع الأبحاث الدولية في المجال، ثالثا التوجهات الوطنية والإصلاحات الهيكلية التي تشهدها بلادنا، في مجال تثبيت الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان. فعلى مستوى السياق الوطني، شرع المغرب ضمن توجهاته الحالية في تعزيز وترسيخ الديمقراطية وحقوق الإنسان بوضع دستور جديد تلتزم الحكومة المغربية بموجبه بتطوير مجتمع شامل يتمتع بالأمن والحرية والفرص المتكافئة، وباحترام الكرامة والعدالة الاجتماعية، وفقا لمبدأ الترابط بين حقوق وواجبات المواطن.. فالمغرب يؤكد في ديباجة الدستور على التزامه بحقوق الإنسان المعترف بها عالميا، ويلتزم أيضا بمكافحة التمييز ضد أي شخص بسبب اللون، أو الجنس، أو العقيدة أو الثقافة أو الأصل الاجتماعي أو الإقليمي، أو اللغة، أو العجز أو أي ظرف شخصي.

إن تعزيز السياسات والتوجهات التي شملت ميدان الصحة العقلية ببلادنا خلال السنوات العشر الأخيرة، نذكر من بينها مجموعة من الإصلاحات للمنظومة الصحية، كسياسة اللامركزية، عبر إدماج خدمات الرعاية الصحية النفسية في الرعاية الصحية الأساسية مع دعم توفير الأدوية الأساسية بها، وكذا برامج توسيع التغطية الصحية المختصة عبر إنشاء وحدات سريرية داخل المستشفيات العامة وإنشاء مؤسسات استشفائية جهوية، مع تحسين الولوج إلى الرعاية الصحية باعتماد سياسة القرب ضمن البرامج الوقائية أو الاستشفائية. واعتماد برامج للتكوين والتكوين المستمر تخص جميع المتدخلين بالميدان. ذلك، قصد التقليص أو الحد من العجز في الموارد البشرية والبنيات التحتية.

■ هل تواجهكم صعوبات في تنفيذ هذا المخطط؟

يمكن القول إن هناك صعوبات، منها ما يتعلق بالعبء المرضي، حيث تنتج عن الاضطرابات النفسية عواقب سلبية تهم كلا من الحياة العملية واليومية للأفراد وأسرهم معا. كما يزداد في كثير من الأحيان العبء الاجتماعي والاقتصادي عن طريق تهميش ووصم المرضى وعائلتهم، مما يجعل من محاربة الوصم مع توفير أماكن الرعاية الصحية أولوية قصوى.

علاوة على ذلك، تتوفر الدلائل على انتشار استعمال المخدرات خاصة بين الشباب، وكما تبين الانتقال من الاستهلاك التقليدي (القنب الهندي والمؤثرات العقلية) إلى استهلاك الكحول والمخدرات القوية عبر الحقن، سيما في المدن الكبرى أو ذات الموقع الجغرافي المتميز، بالإضافة إلى عدم معرفة المتعاطين لطرق الحماية من انتقال عدوى فيروس نقص المناعة المكتسب«السيدا». هناك أيضا إشكالية النقص في الأطر المختصة، حيث يعاني قطاع الصحة العامة نقصا في الموارد البشرية والبنيات التحتية لتلبية احتياجات السكان وتزايد الطلب على الخدمات العلاجية ذات الجودة. وأخيرا، النقص الكبير لبعض المستشفيات بالنسبة لمعايير الجودة من حيث احترام الحقوق الأساسية للمرضى. في هذا الصدد، يأتي تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان ليعزز ما أشرنا إليه أكثر من مرة نحن كوزارة تعنى بصحة المواطنين، استنادا إلى أرقام نتائج المسح الوطني للسكان، الذي أنجزته وزارة الصحة منذ 2003 بتعاون مع المنظمة العالمية للصحة، والتي دقت ناقوس الخطر، حيث اعتبرت الوزارة، الصحة العقلية مشكلة صحية حقيقية ببلادنا، واتخذت الميدان ضمن أولوياتها.

■ في اعتقادكم كيف يمكن الارتقاء بسياسة الصحة العقلية؟ وهل لدى وزارتكم منهجية معينة؟

بهذا الخصوص، لا بد أن أوضح أن الوزارة تؤكد، ضمن مخططها 2012-2016 لميدان الصحة العقلية، على تعزيز الأسس المهيكلة لميدان الصحة العقلية ببلادنا، مع التزامها بتطبيق جميع الاتفاقيات المتعلقة بحقوق الإنسان كما هو متعارف عليه دوليا في المجال، وبمكافحة كل أشكال التمييز أو الوصم الذي قد يمس أي مواطن مصاب بمرض عقلي.

وتشير الأرقام الحالية على مستوى البنية التحتية والموارد البشرية، أن بلادنا تتوفر على 2034 سريرا موزعة على 04 مراكز جامعية و06 مستشفيات مختصة و20 مصلحة مدمجة بالمستشفيات العامة، وكذا على 83 مركزا صحيا يوفر استشارات الصحة النفسية.

أما فيما يخص المراكز المختصة في علاج الإدمان فالوزارة عملت على إنجاز مع شركائها (مؤسسة محمد الخامس للتضامن) 2 من المصالح السريرية المتخصصة في علاج الإدمان و32 سريرا بمركزين بالدار البيضاء وسلا و5 مراكز لعلاج للإدمان بكل من وجدة، الرباط، الناظور، تطوان وطنجة، تعتمد على 4 فرق للتدخل عن قرب للوقاية من أضرار الإدمان. ومن المنتظر رفع عدد هذه المراكز خلال السنوات المقبلة.

أما على مستوى الموارد البشرية المختصة، هناك 177 من الأطباء النفسانيين و591 ممرضا مختصا من عدد 783 ممرضا من جل الاختصاصات.

وبلغت الميزانية المصاحبة لبرنامج الأمراض العقلية و النفسية خلال سنة 2012 ما مجموعه 35 مليون درهم لتطوير ورفع مستوى مرافق الأمراض العقلية، و50 مليون درهم لاقتناء الأدوية.

■ ما هي إذن استراتيجية الوزارة للتدخل للنهوض بالصحة العقلية؟

ترتكز سياسة الوزارة على خطة عمل تهدف تحسين جودة الخدمات التراب الوطني، وتقريب الخدمات الصحية للمواطن، وذلك عبر توسيع التغطية لضمان الحد الأدنى من خدمات الصحة النفسية بصفة متوازية لجميع فئات المجتمع وبأقل تكلفة، باعتماد دليل إجراءات (manuels de procédures) يرتكز على معايير ومقاييس دولية، على أسسه شرعت الوزارة في اعتماد مؤسسات الطب النفسي (l'accréditation).

تجدر الإشارة إلى أنه قد أعطيت للصحة النفسية والعقلية أولوية قصوى ستصاحب بقفزة نوعية لميزانية 2013.

ولتدارك الخصاص المسجل في الأسرة تعمل وزارة الصحة على توفير ما يناهز 800 سرير لتعزيز القدرة الإيوائية الوطنية في مجال الطب النفسي للانتقال من 2034 سريرا إلى 3000 في متم 2016، بإنشاء 3 مستشفيات جهوية متخصصة، 120 سريرا لكل وحدة، إحداث22 مصلحة لمعالجة الأمراض العقلية والنفسية بالمستشفيات المتعددة الاختصاصات، وابتداء العمل بثلاثة مراكز لمعالجة الإدمان في كل من تطوان ومراكش والناظور 2013 وبناء ثلاثة أخرى بكل من أكادير وفاس والحسيمة بمتم 2013 وتوسيع الخدمات في 4 مراكز في حدود 2016 بطنجة، والعرائش، والقصر الكبير وشفشاون. هذا ونشير إلى أن كل مستشفى للأمراض العقلية والنفسية الذي سيتم بناؤه مستقبلا سوف يضم وحدة للطب النفسي، ووحدة للطب النفسي للطفل والمراهق، ووحدة لمعالجة الإدمان.

ويشمل تأهيل مؤسسات الطب النفسي خلال هذا المخطط، توفير التجهيزات اللازمة من أجل رفع مستوى الخدمات، و أنسنة المستشفيات والمصالح (human-sation) من نظافة وأفرشة... وتحسين الأمن لصالح المرضى والعاملين، وتوفير الأدوية الأساسية في مستشفيات الأمراض النفسية والرعاية الصحية الأساسية من خلال ضمان استفادة 150 ألف مريض سنويا من الأدوية الأساسية بالمجان في مرافق الرعاية الصحية وزيادة خدمات الرعاية الأساسية للمرضى في مستشفيات الأمراض النفسية بنسبة 20 في المائة سنويا، وتوسيع برنامج الحد من مخاطر تعاطي المخدرات للوصول إلى 4000 مدمن مستفيد من الخدمات بحدود 2016 من ضمنهم 2000 مستفيد من العلاج الاستبدالي بـ«المطادونا»، والوقاية من الاضطرابات النفسية من خلال تعزيز الصحة النفسية عبر وضع تدابير وقائية فعالة من خلال مكافحة عوامل العنف في المدرسة ومكان العمل وداخل الأسرة، ومنع ظهور المرض العقلي عبر تدريب المهنيين الصحيين في الفحص والتشخيص المبكر للاضطرابات النفسية أول ظهور مؤشراتها (أطباء عامون، أطباء أمراض النساء وأطباء الأطفال..).

■ يشكو قطاع الصحة العقلية والنفسية ببلادنا خصاصا في الموارد البشرية، كيف يمكن تدارك هذا الخصاص، وما هي التدابير المتخذة في هذا الشأن؟

تعمل وزارة الصحة ضمن المخطط 2012-2016 على تدارك الخصاص المسجل في الموارد البشرية بتعزيز التكوين الأساسي والتكوين المستمر للمهنيين الصحيين في مجال الصحة النفسية عبر تكوين 30 طبيبا نفسيا سنويا، وخلق 4 أقسام جامعية للطب النفسي للأطفال والمراهقين، وذلك بالتعاون مع وزارة التعليم العالي، لتكوين 10 أطباء نفسانيين متخصصين في السنة لكل مركز، وتكوين 185 ممرضا(ة) متخصصا في الطب النفسي سنويا، وتوسيع التخصصات المهنية في مجال الصحة النفسية بمساندة التعاون الدولي (ergothérapeutes)، واعتماد قانون تنظيمي لمهنة الأخصائيين النفسانيين.

■ ما الذي قامت به الوزارة لصالح فئة المرضى العقليين المشردين؟

بهذا الخصوص، وضعت الوزارة استراتيجية في ميدان التكفل بالمرضى العقليين، بمن فيهم شريحة المشردين الذين لا مأوى لهم. ومن أهم الإجراءات الحالية المتخذة في هذا الجانب، نجد أن كل المؤسسات الصحية الخاصة طلت كفيلة باستقبالهم وضمان ولوجهم للعلاجات الطبية، حيث يتم استشفاؤهم كسائر المرضى المصابين بأمراض نفسية، وذلك حسب المدة الزمنية اللازمة للاستشفاء السريري، والذي لا يمكن أن تتجاوز الحد القانوني المسموح به ضمن قانون الصحة العقلية، وكذا القوانين المتعارف بها دوليا لحماية حقوق الإنسان.

فالمؤسسة الصحية، من شأنها أن تضمن تسهيل الولوج إلى العلاجات لهذه الشريحة من المواطنين بأقل تكلفة، وكذا دعم المؤسسات الاجتماعية المؤهلة للتكفل بهذه الشريحة، بإبرام شراكات تدعم برامج الاستشارات الطبية، والتتبع العلاجي، أو توفير الأدوية الأساسية.

في هذا الصدد، تعتمد الوزارة مواصلة دعمها للتكفل الصحي داخل المؤسسات والمرافق الصحية لهذه الشريحة، وكذا دعمها للمؤسسات الاجتماعية عبر التراب الوطني بتوفير الاستشارات الطبية المختصة داخل تلك المؤسسات. ووزارة الصحة حاليا ولفترة الخمس سنوات 2012-2016، تتوي إرساء وتعميم سياسة التأمين الصحي للفقراء والمحتاجين (RAMED) لضمان مساواة اجتماعية من حيث الولوج إلى العلاج.

أما من الناحية الاجتماعية والسوسيو-اقتصادية، فمن مهام القطاعات والمؤسسات، خاصة الاجتماعية، أن تتكفل بهذه الشريحة الهشة من المواطنين من الناحية الاجتماعية والاقتصادية بإرساء برامج ترمي للإدماج المجتمعي لها.

■ وهل هناك إجراءات مستقبلية؟

أكيد هناك إجراءات مستقبلية، وهنا لا بد أن أشير إلى أنه من أجل الارتقاء بمستوى التكفل بشريحة المرضى المشردين، أخذت الوزارة على عاتقها، ومنذ عدة سنوات، دعم إرساء استراتيجية وطنية متكاملة بين القطاعات المعنية، لما تشكله ظاهرة التشرد من أهمية واستعجالية، حيث تم تشجيع إحداث لجن وطنية متعددة القطاعات للتتبع وإرساء البرامج للحد من ظاهرة التشرد سنوات 1998، و2001،

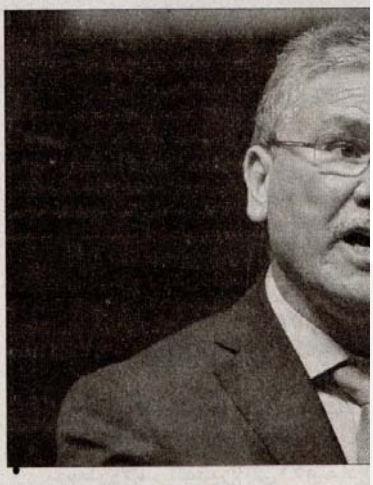

متخصصا في الطب النفسي سنويا، وتوسيع التخصصات المهنية في مجال الصحة النفسية بمساندة التعاون الدولي (ergothérapeutes)، واعتماد قانون تنظيمي لمهنة الأخصائيين النفسانيين

■ ما الذي قامت به الوزارة لصالح فئة المرضى العقليين المشردين؟

بهذا الخصوص، وضعت الوزارة استراتيجية في ميدان التكفل بالمرضى العقليين، بمن فيهم شريحة المشردين الذين لا مأوى لهم. ومن أهم الإجراءات الحالية المتخذة في هذا الجانب، نجد أن كل المؤسسات الصحية الخاصة ظلت كفيلة باستقبالهم وضمان ولوجهم للعلاجات الطبية، حيث يتم استشفاؤهم كسائر المرضى المصابين بإمراض نفسية، وذلك حسب المدة الزمنية اللازمة للاستشفاء السريري، والذي لا يمكن أن تتجاوز الحد القانوني المسموح به ضمن قانون الصحة العقلية، وكذا القوانين المتعارف بها دوليا لحماية حقوق الإنسان.

فالمؤسسة الصحية، من شأنها أن تضمن تسهيل الولوج إلى العلاجات لهذه الشريحة من المواطنين بأقل تكلفة، وكذا دعم المؤسسات الاجتماعية المؤهلة للتكفل بهذه الشريحة، بإبرام شراكات تدعم برامج الاستشارات الطبية، والتتبع العلاجي، أو توفير الأدوية الأساسية.

في هذا الصدد، تعتمد الوزارة مواصلة دعمها للتكفل الصحي داخل المؤسسات والمرافق الصحية لهذه الشريحة، وكذا دعمها للمؤسسات الاجتماعية عبر التراب الوطني بتوفير الاستشارات الطبية المختصة داخل تلك المؤسسات. ووزارة الصحة حاليا ولفترة الخمس سنوات 2012-2016، تنوي إرساء وتعميم سياسة التأمين الصحي للفقراء والمحتاجين (RAMED) لضمان مساواة اجتماعية من حيث الولوج إلى العلاج.

أما من الناحية الاجتماعية والسوسيو-اقتصادية، فمن مهام القطاعات والمؤسسات، خاصة الاجتماعية، أن تتكفل بهذه الشريحة الهشة من المواطنين من الناحية الاجتماعية والاقتصادية بإرساء برامج ترمي للإدماج المجتمعي لها.

•

■ وهل هناك إجراءات مستقبلية؟

أكيد هناك إجراءات مستقبلية، وهنا لا بد أن أشير إلى أنه من أجل الارتقاء بمستوى التكفل بشريحة المرضى المشردين، أخذت الوزارة على عاتقها، ومنذ عدة سنوات، دعم إرساء استراتيجية وطنية متكاملة بين القطاعات المعنية، لما تشكله ظاهرة التشرد من أهمية واستعجالية، حيث تم تشجيع إحداث لجن وطنية متعددة القطاعات للتتبع وإرساء البرامج للحد من ظاهرة التشرد سنوات 1998، و2001، و2006، و2009. واستمرت الوزارة في هذا الصدد خلال سنة 2012-2013 بتوفير منابر للتفكير ومناقشة الأسس الرئيسية لإرساء وتفعيل هذه الاستراتيجية. والوزارة حاليا تدعم بشدة مشروع هذه الاستراتيجية، التي تستلزم بالأساس، تضافر جهود كل القطاعات المعنية، بما فيها وزارة الصحة لإحداث وتوطيد برامج متعددة الاختصاصات، حيث إن الشريحة المشردة من المواطنين، تعاني مشاكل عدة، لا تنحصر على المستوى الصحي فقط، فزيادة على الأمراض الجسدية أو النفسية والتي قد تصيب عددا كبيرا منها، فهم يعانون وبحدة من مشاكل اقتصادية واجتماعية مزمنة (انعدام عدة حاجيات أساسية من مأوى، ملبس، مأكل) والتي قد تثقل كاهلها سيما المرضى العقليين هذه الفئة.

وتتوخى هذه السياسة أيضا ترسيخ سياسات تدعم النسيج الجمعوي من أجل الحد من العجز المستمر ببلادنا في ما يخص الإجراءات المجتمعية المنسقة لتحسين الأحوال اليومية لشريحة المشردين. ومن المؤكد أن تضافر جهود كل القطاعات المعنية هي التي من شأنها أن تجيب وبصفة ناجعة، لحاجيات هذه الشريحة الهشة من مجتمعنا.

■ على مستوى القوانين والتشريعات أين وصل مشروع مراجعة وتعديل ظهير 1959 الخاص بالمرضى العقليين؟

إن من ايجابيات ميدان الصحة النفسية بالمغرب، نخص بالذكر توفر البلاد على قانون خاص بوقاية ورعاية الأشخاص المصابين بأمراض عقلية (الظهير رقم 295-58-1 من 30 أبريل 1959 حول «الوقاية والعلاج من الأمراض العقلية، وحماية المرضى عقليا»)، والذي يعطي صلاحيات عديدة لمؤسسات وهيئات كفيلة بحماية المرضى للمراقبة والتتبع المستمرين للمؤسسات الاستشفائية، ما يضمن حقوق المرضى الإنسانية كاملة. إلى جانب ذلك، شهد المغرب، أيضا، مجموعة من الإصلاحات الهيكلية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية، فضلا عن إشراك المجتمع المدني، والتي كانت بمثابة عوامل أساسية لتطوير برامج مبتكرة في مجال الصحة النفسية تأخذ بعين الاعتبار الحقوق الأساسية للمرضى.

ورغم أن هذا القانون يعتبر من بين القوانين الرائدة بالبلدان العربية والإفريقية، على خلاف بعض الدول النامية الأخرى أو المجاورة، والتي لا تتوفر حتى الآن على قانون خاص يعنى بالمرضى العقليين، فالوزارة بصدد تحديثه من أجل جعله يتوافق مع التطورات السوسيو اقتصادية والاجتماعية ببلادنا، ومع تطورات الطب النفسي على الصعيد العالمي.

ولا بد أن أشير إلى أن الوزارة ضمن استراتيجيتها الجديدة أخذت بعين الاعتبار عدة عناصر مواكبة للتطورات التي تعرفها بلادنا على الخصوص وعلى أثر التطورات السوسيو-اقتصادية، التي تعرفها المجتمعات حاليا، بما في ذلك التغيرات الأسرية، من خلال اتباع نهج التضامن المجتمعي وعمل مستدام يقوم على احترام وتعزيز حقوق الإنسان للشخص المصاب بمرض عقلي، وذلك، بإشراك جميع الفاعلين في مجال الصحة النفسية من مجتمع مدني ومؤسسات. فقد فتحت الوزارة منذ سنتين وبإشراك جميع الأطراف المعنية بالميدان في بلادنا، مشروع مراجعة وتعديل ظهير 1959 من أجل تحيينه، طبقا للمواثيق الدولية في مجال حقوق الإنسان للمرضى العقليين، ومن أجل جعله يواكب التطورات الحديثة في مجال التكفل بالمرضى العقليين و، أيضا، موازاة مع السياق الوطني الحالي والتوجهات نحو تعزيز وترسيخ الديمقراطية وحقوق الإنسان، وتطوير مجتمع شامل يتمتع بالأمن والحرية والفرص المتكافئة، واحترام الكرامة والعدالة الاجتماعية. فالنص القانوني الجديد في مرحلته الأخيرة للإنجاز قبل تقديمه للمناقشة ضمن الهيئات البرلمانية.

وفي هذا السياق، أشير، أيضا، إلى الاتفاقية التي ستوقع بين وزارة الصحة والمندوبية العامة للسجون وإعادة التأهيل، التي تهتم بالمرضى العقليين الموجودين في السجون •

المقاربة الأمنية للظاهرة تبقى دون جدوى وأعداد المصابين في تزايد

غياب مراكز علاج وإيواء المختلين عقليا بإقليم الخميسات

الخميسات: حسن نطير

تغيب مؤسسات الرعاية الاجتماعية الخاصة بالمرضى والمختلين عقليا، على صعيد إقليم الخميسات، الذي تحول إلى مرمى المشردين والمختلين عقليا، إذ أصبحت مشاهدة المختلين في أبشع مظاهر الإنسانية، أمرا عاديا، لا يشكل استثناء، بالنظر إلى العدد الهائل من المختلين عقليا الذين يجوبون الشوارع والأزقة ليل نهار. كما تستوطن أعداد منهم الشارع الرئيسي ومحيط المحطة الطرقية والساحة المقابلة للكوميسارية بالخميسات.

وتعتبر مدينة الخميسات من المدن الصغرى، التي شهدت في السنين الأخيرة، ظهور عدد مهم من الحمقى والمختلين عقليا، يتوافدون عليها من المناطق المجاورة والمدن الكبرى على وجه الخصوص. ورغم التداعيات السلبية لانتشار المختلين وما يتسببون فيه من مضايقات وتهديد لسلامة المواطنين إلا أن الجهات المسؤولة لم تقرر بعد إنشاء مركز خاص لاحتواء هذه الفئة، التي أصبحت تتناسل كالفطر.

ويأتي شارع محمد الخامس بمدينة الخميسات في مقدمة الأماكن التي يتسكع فيها أكبر عدد من المختلين عقليا، الذين يتخذون من بعض زواياه أماكن للخلود للراحة والنوم، يفترشون الأرض ويلتحفون السماء، في مشاهد تثير الشفقة وتطرح أكثر من سؤال على المهتمين بالشأن المحلي.

ويعاني بالخصوص من وجود هذه الفئة من المرضى في الشارع، التجار والمهنيون، مثل أصحاب المقاهي والمطاعم، الذين يجدون أنفسهم مضطرين للتعامل مع هذه الفئة عبر إرضاء الخواطر وتمكين العناصر المختلة من حاجياتها، سواء تعلق الأمر بالقوت أو بالكلام اللبق، تفاديا لردود الفعل غير المتوقعة، والخطيرة في بعض الأحيان، لهؤلاء الأشخاص. وتبقى تدخلات المصالح الأمنية دون جدوى، إذ غالبا ما يتم إطلاق سراح المتهم المختل، ليعود مرة أخرى للاعتداء على المواطنين، كما يحدث بشكل شبه أسبوعي بحي زمرمان، حيث يقوم أحد المختلين عقليا بممارسة مختلف أنواع الاعتداءات على المارة، واعتراض السيارات العابرة، ونشل أغراض النساء. وسبق للمعني أن وجد أمامه ما يزيد عن 10 سيارات بحي حاكامات سنة 2008، حيث هاجمها بساطور وألحق بها أضرارا مادية جسيمة.

> الجهات المسؤولة لم تقرر بعد إنشاء مركز خاص لاحتواء هذه الفئة

وتختلف الأوضاع من حالة لأخرى، فهناك من يعاني اضطرابات نفسية قد تكون مرتبطة بظروف اجتماعية صعبة أو نقصان في التطبيب وهذه الحالة يكون فيها الشخص واعيا بما يفعله، وهناك من يعاني خللا عقليا، وهذه الحالة هي الأكثر صعوبة. كما هو حال أحد المختلين بالخميسات، الذي يجهل مسقط رأسه، وغالبا ما يتجول عاريا رغم محاولات المواطنين ستر عورته بإلباسه جلبا أو ما شابه ذلك، إذ سرعان ما يزيلها، ويعود إلى التجول عاريا وسط الساحات العمومية، يجوب الأزقة والشوارع في مشاهد تتسبب في حرج كبير للنساء والأزواج عند مرافقتهم لزوجاتهم بالمدينة ولم يقف زحف المختلين عند هذا الحد ، بل تجاوز حدود المركز الحضري، ذلك أن جماعتي آيت يدين وقرية تيداس لهما النصيب الأوفر من هذه الفئة في كل مناسبة، حيث تحتضنان أعدادا مهمة المختلين، الذين استقروا بهما نهائيا، بسبب تعاطف السكان معهم وتمكينهم من الأكل واللباس والاحترام، إذ لا يسمحوا لأي أحد بالاعتداء عليهم أو السخرية منهم، وقد دفن أزيد من أربعة مختلين بمقبرة مولاي عبد القادر الجيلالي بآيت يدين، خلال السنيتين المنصرمتين (2007-2006) بعد استقرارهم بالمركز القروي، لمدة تفوق أربع سنوات.

وعلاقة بالموضوع لابد الى الاشارة الى حالة الفتاة المختة المسماة (بنت بوخرطة)، التي تجوب شوارع جماعة آيت يدين عارية من ثيابها وعلى جسدها تبدو آثار الحمل الذي يعد الرابع منذ إصابتها بمرض عقلي وبلوغها سن المراهقة بعدما تعرضت للاغتصاب الناتج عنه حمل قبل سنوات •

أمال موطران، الكاتبة العامة للجمعية المغربية لمستعملي الطب النفسي:

المريض عقليا يميل للعنف عندما تتخلى الأسرة والمجتمع عنه

عزيزة غلام

أفادت أمال موطران، الكاتبة العامة للجمعية المغربية لمستعملي الطب النفسي، في تصريح لـ«المغربية»، أن المصابين بأمراض نفسية أو عقلية، ما يزالوا يعانون النظرة الدونية للمجتمع.

ونفت موطران أن يكون المرضى مستعملي الطب النفسي، أشخاص عنيفون بالطبيعة أو بحكم المرض، بل تعزيه إلى طبيعة ونوعية المعاملة، التي يلاقونها من المحيط أو المجتمع.

وأكدت أن المرضى العنيفين، هم في الأغلب من الأشخاص المتشردين، الذين تخلى عنهم وسطهم العائلي، في ظل عدم تقديم المساعدة إلى الأسرة لتحمل عبء وثقل رعاية شخص مريض نفسيا أو عقليا.

وتحدثت موطران عن أن المريض نفسيا أو عقليا، شخص يمكن التعامل معه، إذا توفرت شروط ذلك، إذ يكفي معاملته بمرونة والاستماع إليه، لنكتشف أنه يملك أفكارا جيدة ولديه خبرات في الحياة، علينا فهمها وإحسان التقاطها لتيسير التواصل معه.

وأبرزت موطران حاجة المريض نفسيا أو عقليا إلى الرعاية والاهتمام، وتفادي الاصطدام معه أو استبعاده عن المجتمع. يجدر بالذكر أن تأسيس الجمعية المغربية لمستعملي الطب النفسي، تعد المبادرة الأولى من نوعها في المغرب، أسسها مجموعة من مستعملي الطب النفسي، وهي جمعية تعنى بشؤون المصابين بمشاكل الصحة النفسية. وجاء تأسيسها بعد أن قرر مستعملو الطب النفسي الخروج إلى العلن، وتأسيس جمعية تدافع عن حقوقهم، وإعلان مطالبهم لتحسين التكفل الطبي بهم واستشفائهم، تضيف موطران.

وأضافت موطران، أن من أهداف الجمعية المناداة باحترام حقوق المرضى في الاستمرار في عملهم، سيما الذين يوجدون في حالة مستقرة، وتمكينهم من أعمال تتناسب وحالتهم الصحية.

وتحدثت عن سعي الجمعية إلى تحسيس المجتمع بضرورة احترام شخص المريض نفسيا، من خلال ضمان إدماجه في المجتمع وعدم استبعاده اجتماعيا أو تحسيسه بالتمييز أو النظرة الدونية، لضمان عدم الإضرار النفسي الاعتباري، الذي يزيد من حجم المرض ويؤخر نجاعة العلاجات.

وأبرزت الكاتبة العامة للجمعية المغربية لمستعملي الطب النفسي أن نشاط الجمعية يهدف إلى لفت انتباه المسؤولين إلى حاجة مستعمل الطب النفسي إلى تطوير علاجاته الطبية، وفقا لتطور الطب، والرفع من جودة استشفائه وتمكينه من الأدوية بشكل مجاني، على اعتبار أن شريحة عريضة من هؤلاء المرضى لا يشتغلون، وبالتالي، لا يتوفرون على أي مورد للرزق، مبينة أهمية إحاطة المرضى وعائلاتهم بالدعم المعنوي، ومنحهم الثقة في النفس، لضمان تكفل أفضل بصحتهم.

وسبق لأعضاء الجمعية المغربية لمستعملي الطب النفسي أن شاركوا جمعية «أملي» لعائلات المصابين بأمراض نفسية، الأسبوع الماضي، تنظيم لقاء تواصلي حول الصحة النفسية في المغرب، حول موضوع السعادة والصحة النفسية، أطره البروفيسور إدريس موساوي والدكتور يوسف موحي، بمناسبة اليوم العالمي للصحة النفسية.

وكانت وزارة الصحة أجرت دراسة حول أكثر أنواع الأمراض النفسية، ومنها أمراض القلق النفسي، التي تنتشر بنسبة 12.8 في المائة، بينما تنتشر الإصابة بحالة القلق العامة بنسبة 9.3 في المائة، أما حالة القلق الناتجة عن التعرض للصدمات، سواء بعد فقدان قريب أو رحيل شخص عزيز، فتمس 2.1 في المائة من المواطنين.

وخلافا لذلك، يصيب الرهاب الاجتماعي أو «الفوبيا الاجتماعية» 6.3 في المائة من المواطنين، بينما يمس الخوف من الأماكن 12.8 في المائة من المغاربة، وينتشر مرض الاكتئاب بين المواطنين بنسبة 26.5 في المائة، ويمس النساء أكثر من الرجال. أما مرض الفصام، فيمس قرابة 1 في المائة، بينما تقدر نسبة انتشار مرض الوسواس القهري بين المغاربة بـ 6.6 في المائة •

علي الشعباني
أستاذ وباحث في علم الاجتماع لـ«المغربية»

ضعف الإقبال على شعبة الأمراض العقلية بالكليات يعكس النقص الحاصل في الموارد البشرية

أكد علي الشعباني، أستاذ وباحث في علم الاجتماع لـ«المغربية»، أن الأسر التي يعاني أحد أفرادها خللا عقليا، هي الأكثر معاناة من هذا الواقع، خاصة في غياب مستشفيات ومصحات للعلاج، وضعف الإمكانيات المادية، ما يضطر الأسر الفقيرة إلى الاعتقاد بكرامات الأولياء والأضرحة.

■ حاورته: سناء أرحال

■ من الملاحظ أن عدد المختلين عقليا في تزايد مستمر بالمغرب، إلى ماذا يمكن أن نعزو ذلك؟

نعرف أن المجتمع المغربي في تحول مستمر، هذا التحول الذي يغير نمط الحياة وعيش السكان، والتوسع الحضري أصبح كبيرا بسبب الهجرة القروية، ما يقود إلى عدم الانسجام بين السكان، بعدما يهاجر سكان القرى نحو المدن بحثا عن أوضاع اجتماعية واقتصادية بديلة، لكن هذا السعي لا يؤدي دائما إلى إيجاد فرص توفر شروط الحياة الآمنة والهادئة، والمساعدة على تحقيق الآمال والتطلعات، ومن ثمة تتولد التوترات والاضطرابات لدى العديد من الناس، فيصابون بالإحباط والفشل، ما يولد لديهم أيضا عقدا تتطور إلى خلل نفسي وعقلي. وهناك أسباب أخرى تتجلى في انتشار تجارة المخدرات والمهلوسات، التي يقبل عليها الشباب كحل للإحباط الذي يعيشونه، في غياب آليات للمراقبة، خاصة أن الوسط الحضري الممتد على نطاق واسع يصعب معه مراقبة سلوكات واختيارات الشباب، عكس الوسط القروي المحدود والمكشوف، إضافة إلى أن سلطة رقابة الأسرة تكون ضعيفة في كثير من الأحيان، ما يؤدي إلى تمادي الشباب في استهلاك المخدرات التي تنجم عنها في غالب الأحيان أمراض نفسية وعقلية.

■ كيف يمكن التعامل مع هذه الفئة التي تعتبر من منظور المجتمع فئة «غير سوية»؟

إن العناية بهذه الفئة مازالت في بداياتها، خاصة أن الإقبال على التخصص في الأمراض العقلية والنفسية بالكليات ضعيف جدا، ما يعكس نقصا في الموارد البشرية المختصة في علاج الأمراض من هذا النوع، إضافة إلى أن الأسر غالبا ما تتحفظ عن كشف أفرادها المختلين عقليا، وبالتالي لتوفير شروط علاج المختلين عقليا حسب حدة كل حالة، لا بد من توعية المواطنين بأهمية الكشف عن الحالات المريضة، باعتبار أن الخلل العقلي هو مثل أي مرض قابل للعلاج، متى توفرت له الآليات وجرى التعامل معه بطريقة علمية وسليمة، في مقابل اهتمام الجهات المسؤولة بالأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والصحية والنفسية، من خلال توفير المصحات والمستشفيات، وآليات العلاج والأدوية.

فالدراسات الحديثة أكدت أن هناك تأخرا في المغرب بخصوص تكوين العنصر البشري المختص في الأمراض النفسية والعقلية، (أطباء وممرضون ومرشدون اجتماعيون)، إذ كلما جرى تكثيف الجهود كلما تقلص عدد المختلين نفسيا وعقليا.

■ ألا يشكل تجول المرضى العقليين في الشوارع بحرية، خطرا على أنفسهم وعلى باقي المواطنين؟

أكيد أن تجول هذه الفئة محفوف بالمخاطر، عليهم وعلى الناس، فإذا كان القانون نفسه يرفع عنهم المسؤولية، باعتبارهم غير واعين ويفقدون الحس بالزمان والمكان، كما يفقدون الوظائف العقلية والنفسية، فإن انتشارهم بالشوارع يعد خطرا كبيرا على الناس، في حالة إقدامهم على سلوكات متهورة كالضرب وإضرام النار وغير ذلك، دون وعي وإدراك منهم، ومن ثمة فوجودهم بالشوارع دون ضوابط تمنعهم من إلحاق الأذى الناس، أمر يجعل المخاطر والمشاكل واردة في كل وقت.

■ يلجأ بعض الناس إلى الأضرحة اعتقادا بكراماتها في العلاج، هل تعد حلا في ظل ضعف المصحات والمستشفيات المختصة بالعلاج النفسي والعقلي؟

إن الفئات التي تقبل على الأضرحة، هي تلك الفئات الفقيرة التي تعذر عليها اللجوء إلى الطبيب النفسي، خاصة أن فحوصات الأمراض النفسية هي مرتفعة الثمن وتتطلب إمكانيات كبيرة، بقدر ما تتطلب مدة طويلة ومتابعة مستمرة، وبالتالي يصعب على الأسر الفقيرة التكفل بمرضاها اعتمادا على هذا العلاج الطبي، لتجد في الاعتقاد والإيمان بكرامات بعض الأضرحة، ملاذا يغنيها عن ترك المرضى دون محاولات للعلاج.

من جهة أخرى، فإن تداول الروايات الشفوية حول قدرة بعض الأضرحة على علاج المرضى النفسيين والعقليين، يشجع الكثيرين على خوض هذه التجربة بعد التسليم بحتمية العلاج بفعل كرامة الولي.

■ هل يمكن رصد واقع الأسرة التي تتحمل إكراهات العيش مع أحد أفرادها المختل عقليا؟

إن معاناة الأسر مع المختلين عقليا كبير، لا تدركه إلا تلك الأسرة المعنية، خاصة إن كانت فقيرة لا تملك الإمكانيات لعرض المريض على الطبيب المختص، إلى جانب جهلها ببعض الأمور المساعدة على العلاج.

وهنا يمكن الإشارة إلى أن انتشار المختلين عقليا في الشوارع ناجم عن خروجهم في غفلة من ذويهم وتيهم عنهم، أو اضطرار الأسرة إلى فسح مجال الحرية لهم بعدما ضاق بهم الحال، ولم يعودوا قادرين على تتبع كل تحركاتهم ●

هناك مشروع لبناء مركز لعلاج الأمراض العقلية بمستشفى محمد الخامس بآسفي

عبد الرحيم لوريدي

رئيس مصلحة الأمراض النفسية والعقلية بآسفي لـ«المغربية»

أجرى الحوار:
عبد الرحيم النبوي

كشف عبد الرحيم لوريدي، رئيس مصلحة الأمراض النفسية والعقلية بآسفي والطبيب الوحيد في هذا الاختصاص بإقليم آسفي، عن وجود مشروع خاص ببناء مركز للاستشفاء من الأمراض العقلية والنفسية بحديقة المصحة الحالية الموجودة بداخل مستشفى محمد الخامس، مبرزا، في حوار مع «المغربية»، إكراهات العمل في مصلحة العلاج الوحيدة للأمراض العقلية بإقليم من حجم آسفي.

■ هل يتوفر إقليم آسفي على مركز استشفائي للأمراض العقلية والنفسية؟

يحز في نفسي أن أجد بعض المختلين عقليا يجوبون شوارع المدينة في حالة مزرية، فهذه الظاهرة تشكل جرحا في إنسانية قاطني هذه المدينة، التي لا تتوفر على مركز استشفاء من الأمراض العقلية والنفسية، بل إن المصلحة الوحيدة بالإقليم لا تتوفر إلا على 03 سريرا يتناوب عليها 08 إلى 09 مريض في الشهر، وقد يرتفع هذا العدد في فصل الصيف ليصل إلى 011 مصاب، علما أن هناك فعلا اكراهات مهنية تتجلى في النقص الحاد في الأطباء، إذ يوجد طبيب واحد للمصابين بالأمراض العقلية والنفسية بإقليم آسفي وهو أمر غير مقبول لحجم نسبة السكان، إذ لا يتم فحص إلا 08 حالة مرضية في الشهر، بالإضافة إلى نقص فظيع في عدد الممرضين، الغرف بدورها غير لائقة للإيواء والأسرة مهترئة، وآليات الاشتغال، كآلة التخطيط الدماغي، منعدمة، ولا تتوفر المصلحة على جهاز الصدمات الكهربائية، فحالة المصلحة متدهورة وتحتاج لإصلاحات استعجالية.

■ في غياب مراكز طبية متخصصة يقع ذوي المرضة العقليين في مستنقع الشعوذة والخرافة، كيف تفسرون هذه الظاهرة؟

هذه الأمراض لم تعد من الحالات المسكوت عنها، فالمجتمع أصبح واعيا بهذه الأمراض ووعيه يعد ظاهرة صحية قد تساهم في الحد من عنف وخطورة المصاب بالأمراض العقلية، فهي أمراض بعضها موسمي كالاضطرابات المزاجية، والهوس الاكتئابي، وهو نوع يتكاثر غالبا في فصل الصيف وهناك أمراض وراثية، وقد تزداد الحالات المرضية إذا لم يستمر المريض في أخذه للدواء، فالمجتمع يعاني من هذه الظاهرة في غياب الإمكانيات المادية والمعنوية وحتى يتمكن من محاصرة هذا الداء لابد من توفير الأطباء والممرضين والبنية التحتية المناسبة للعلاج، بالإضافة إلى توعية المصاب بأن المرض العقلي لا علاقة له بالشعوذة وبالخرافة ومس الجن، بل هو مرض كسائر الأمراض التي تصيب الإنسان، إلا أن الإهمال والفقر والجهل بالحالة المرضية يدفع بأهل المريض إلى اللجوء إلى أماكن الشعوذة والخرافة والتي ليست لها دراية بعلاج هذا الداء، بحيث يتم عزل المريض في أماكن غير صحية، وبالتالي يتم إبعاده عن الاختلاط بأفراد المجتمع وهو سلوك غير علمي وليس له أي علاقة بالتطبيب والعلاج، فهناك العديد من المفاهيم الخاطئة بنيت على الخرافات وعدم المعرفة والجهل بطبيعة الأمراض النفسية والعلاج النفسي، والتي أدت بالفرد داخل المجتمع إلى الامتناع عن الذهاب إلى الطبيب أو المعالج النفسي، ليتردى وضعه النفسي بعد ذلك، ويتمكن منه المرض وتصبح حالته مستعصية.

■ ما هي آفاق المستقبلية لمواجهة هذه الأمراض بآسفي؟

هناك مشروع خاص ببناء مركز للاستشفاء من الأمراض العقلية والنفسية بحديقة المصحة الحالية الموجودة بداخل مستشفى محمد الخامس، ولهذا الغرض قامت الوزارة الوصية بتخصيص مبلغ مالي لإقامة هذا المشروع، المتكون من مصلحة الاستقبال، ومصلحتين للعلاج، واحدة للرجال وأخرى للنساء، ويحتوي المركز المزمع بناؤه على جناح مغلق وآخر مفتوح، وكل ذلك من أجل خلق ظروف إنسانية للعلاج، إلا أن المبلغ المخصص غير كاف لبنائه، وبالتالي يحتاج هذا المشروع إلى دعم كل الشركاء والمؤسسات الاقتصادية بآسفي، وعلى رأسها المجمع الشريف للفوسفاط، فالأمراض النفسية والعقلية في المنظومة الصحية أكثر تهميشا، رغم التغييرات الإيجابية التي عرفها المغرب في السنوات الأخيرة، بعد الاهتمام الذي أولته وزارة الصحة، أخيرا، لهؤلاء المصابين، حيث تم تزويد أماكن العلاج بالأدوية اللازمة للعلاج، فبحصولنا على الأدوية الخاصة بهذا المرض التي أصبحت رهن إشارة المريض في كل وقت، بالإضافة إلى تدخلات أخرى، كل ذلك وغيره من المبادرات التي تهم هذه الشريحة المرضية تعد مؤشرا على مدى الاهتمام بالمصابين بهذا الداء في المجتمع، فوزارة الصحة أصبحت تهتم بالأمراض النفسية والعقلية بحيث جعلتها من أولوياتها المتمثلة في طب المستعجلات، وطب النساء، ثم الطب العقلي، هذا الاهتمام سابقة من نوعها في المغرب ●

أشخاص يعانون مشاكل نفسية داخل المستشفى
(أيس بريس)

وزارة الصحة بصدد التحضير لمنتدى حول الصحة النفسية

بطاس عضو المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان ينوه بجهود عائلات المرضى

عزيزة غ.

أفاد البروفيسور عمر بطاس، عضو المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، في تصريح لـ«المغربية»، أن التقرير الذي أنجزه المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، حول الصحة العقلية وحقوق الإنسان، أثار انتباه العديد من الجهات، لما وقف عليه التقرير من رصد للوضعية المؤسفة التي يعيشها المصابون بأمراض نفسية أو عقلية.

وقال بطاس، وهو أستاذ الطب النفسي في كلية الطب والصيدلة في الدارالبيضاء، «إن التقرير عرف شبه إجماع، حتى من قبل المسؤلين على القطاع الصحي، على مضامينه المنتقدة للوضعية، إذ عبروا على اتفاقهم مع خلاصاته والتوصيات الصادرة عنه، التي يعتبرها المعنيون بالأمر أنها قابلة للإنجاز، علما أن تقارير المجلس ليست ملزمة لأي جهة، وإنما هي للفت انتباه المسؤولين لاتخاذ الإجراءات الضرورية في الموضوع». وتحدث بطاس، عن أن التقرير لقي صدى طيبا، إذ أثار انتباه جميع أطياف المجتمع، السياسيين منهم وأعضاء المجتمع المدني والمنتمين إلى قطاع الصحة، سيما بعد استدعاء الأعضاء المشرفين على التقرير من قبل الفريق البرلماني لحزب التقدم والاشتراكية، لحضور اجتماع مناقشة، بحضور نزهة الصقلي، الوزيرة السابقة، وأطياف سياسية أخرى.

واعتبر بطاس أن هذه المبادرة، من قبل فريق برلماني ينتمي إلى مؤسسة التشريع المغربي، خطوة مهمة، عبر عن اتفاق مع مبدأ ضرورة توفير آليات قانونية جديدة قادرة على تحسين جودة حياة المرضى واحترام حقوقهم، وفق مبادئ حقوق الإنسان، وعن اشتغاله حول مشروع قانون جديد، يضع إطارا جديدا لمجال الصحة النفسية.

وأشار بطاس إلى تقادم القانون المنظم للصحة العقلية في المغرب، الصادر في سنة 9591، لعدم مواكبته التطورات التي شهدها المناخ السياسي والعلمي ومبادئ حقوق الإنسان، وبالتالي أصبح متجاوزا بل متأخرا، في الوقت الذي كان يجعل من المغرب بلدا متقدما في المجال، حينها، بل كان سابقا في توفير أرضية المحافظة وحماية هذه الفئة من المرضى في المغرب. وذكر بطاس مجموعة من التدابير التي تلت صدور التقرير، رفع وزارة الصحة للميزانية المرصودة للمصالح الطبية والاستشفائية المخصصة للطب النفسي لسنة 3102، موجهة لشراء الأدوية، مع استثمارها في إعادة إصلاح بعض المصالح في بعض المدن المغربية.

وذكر أن وزارة الصحة بصدد التحضير لمنتدى حول الصحة النفسية، سيحضر أشغاله وزراء ومتخصصون في مجال الصحة النفسية من العالم، إلى جانب حضور ممثلي وزارة العدل والتربية الوطنية والداخلية، والمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان ووزارة الأسرة والتضامن، والشباب والرياضة، إلى جانب الجمعيات المهنية والمدنية.

عائلات الأشخاص ذوي المشاكل العقلية

محمد دومة

تحتاج عائلات الأشخاص ذوي المشاكل العقلية والنفسية عناية خاصة من طرف المسؤولين والمجتمع، خصوصا أن البلد يعاني نقصا حادا في عدد المراكز المتخصصة في إيواء وعلاج هذه الفئة من المرضى، إذ لا يتوفر المغرب سوى على 27 مؤسسة حكومية لمعالجة الأمراض العقلية، في حين أن مدينة الدار البيضاء وحدها تضم 21 ألف شخص مصاب باختلالات عقلية، منهم 3000 يعيشون في الشارع.

إن الأمهات والآباء، الذين يتكفلون ماديا ومعنويا بأحد المرضى من فلذات أكبادهم، في ظل واقع الصحة العقلية بالمغرب «غير المرضي»، كما وصفه المجلس الوطني لحقوق الإنسان، في تقريره لسنة 2012، يستحقون وقفة إجلال وتقدير، ويحتاجون لكل الدعم، لكي نمنحهم الثقة في النفس ونشجعهم على المزيد من الصبر والتحمل في العناية بهؤلاء الأشخاص، ولعل خلق المزيد من الجمعيات الخاصة بعائلات المرضى العقليين، سيخفف العبء عنهم وعن المجتمع، إذ أن تكتلهم وضغطهم سيجبر السلطات على الاستجابة لمطالبهم في الحصول على المساعدات طبية والوقائية الضرورية للتكفل بمرضاهم، والمشاركة في بلورة التشريعات والاستراتيجيات والبرامج الخاصة بالصحة العقلية والعمل على تنفيذها.

وتزداد معاناة عائلات المصابين بمشاكل عقلية، عندما يكون المعني بالأمر أنثى أو طفلا، لأن هذه الفئة العمرية تتعرض، عند خروجها للشارع دون مراقبة، للاستغلال الجنسي، قد ينتج عنه حمل في حالة الفتاة الراشدة، لتتضاعف بذلك المشاكل وتتعقد أكثر.

وللتخفيف من هذه المعاناة، ينبغي على أفراد المجتمع، كما دعت إلى ذلك الجمعية المغربية لمستعملي الطب النفسي، التعامل بكامل المسؤولية والاحترام مع الأشخاص المرضى وعائلاتهم، لأن النظرة الدونية التي ما زال البعض يرى بها هؤلاء وذويهم، لا تخدم مصالح أي طرف، خصوصا أن المختل عقليا والشخص السوي مجبران، في غياب مراكز لإيواء وعلاج المرضى العقليين في بلدنا، على التعايش، والعمل على عدم اعتداء أي طرف على الآخر، وهو سلوك حضاري تدعو له جميع المواثيق الدولية والأديان السماوية.

وبخصوص العائلات التي تضطر لتكبيل وحجز أحد أبنائها المصابين بمرض عقلي، فإن المقاربة الأمنية لهذا الفعل، الذي يصفه بعض الحقوقيين بالجرم، غير مجدية وغير منصفة، لأن ما يعتبره الأمن «حجزا»، تعتبره أسر المرضى «حماية» للمريض ولباقي أفراد أسرته، خصوصا عندما تنتاب المختل عقليا حالة هيجان قصوى، قد تُسبب له ولغيره الأذى لكن إذا ما تحققت مشاريع وزارة الصحة في ما يخص إيواء وعلاج الأشخاص ذوي المشاكل العقلية، فإن كل المخاوف التي عبرنا عنها في هذه السطور ستتبدد في المستقبل القريب، خصوصا عندما يصرح الوزير نفسه في حوار مع «المغربية» أن وزارة الصحة التزمت ضمن مخططها لفترة 2012-2016 الارتقاء بمستوى التكفل بشريحة المرضى العقليين المشردين، وقال إن الوزارة أخذت على عاتقها دعم إرساء استراتيجية وطنية متكاملة بين القطاعات المعنية، لما تشكله ظاهرة تشرد المختلين عقليا من أهمية واستعجالية ●

الصباح ASSABAH

الصبار يعد ضباط اهرمومو بحل على شاكلة "تاكونيت"

قال محمد متقي الله، منسق مجموعة ضباط وضباط الصف مجموعة اهرمومو المتورطين في انقلاب الصخيرات، إن محمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، أعاد الحياة إلى ملفهم، الذي سبق أن صنفته هيأة الإنصاف والمصالحة ضمن ملفات غير المعنية بحلها، وأصدرت فيها حكم "عدم الاختصاص".

وكشف متقي الله أن الصبار وعد في لقاء حضرته مجموعة من الفعاليات، أخيرا، بأن يعيد فتح الملف الذي اعتبر مطويا برفض الهيأة البت فيه وبتأكيد أحمد احرزني، الرئيس السابق للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان أنه من اختصاص القضاء أو إحدى المؤسسات الاجتماعية للعسكريين، مضيفا أن الصبار التزم أمام أعضاء من المنتدى المغربي للحقيقة والإنصاف ونائب الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني، إيجاد صيغة لتسوية وضعية ضباط الصف الذين أقحموا في انقلاب الصخيرات، كما "التزم بمحاولة إيجاد حل يشبه حل ملف تاكونيت، إذ كان هذا الأخير رفض هو الآخر من طرف الهيأة واعتبرت أنه ليس من اختصاصها، إلا أنه بعد إلحاح من الضحايا تمت تسوية وضعيتهم وتلقوا تعويضات".

وقال متقي الله إنه يتوفر على جميع معطيات ملفات الضحايا منهم الذين أصيبوا بأمراض قاتلة والذين يعانون أمراضا نفسية، وآخرون يعيشون وضعية اجتماعية مأساوية، وأنه أطلع الصبار عليها في اللقاء الذي تحول إلى شبه محاكمة للفاعل الحقوقي والمحامي الذي ترأس المنتدى المغربي للحقيقة والإنصاف قبل أن يعين في منصب الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان.

وظل ملف ضباط وضباط الصف باهرمومو يراوح مكانه، إذ اعتبرت كل الجهات الوصية على قطاع حقوق الإنسان نفسها غير معنية بحله، قبل أن يشير احرزني على المجموعة بضرورة التوجه إلى القضاء، إلا أنهم رفضوا معتبرين أن ملفهم حقوقي ومرتبط بقضايا انتهاكات حقوق الإنسان في سنوات الرصاص.

ضحى زين الدين

الصبار وجريمة الغازات السامة في الريف، أي مقاربة؟

علي الإدريسي*

حملت الأخبار مؤخرا، والمغاربة الأحرار يحيون الذكرى الخمسين لرحيل محمد عبد الكريم الخطابي، ما نسب إلى الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، السيد محمد الصبار "إن ملف الغازات السامة بالريف ، يجب أن يكون قضية جماعية وليس حكراً على المتضررين فقط"، قبل أن يضيف تعبيره "الاستعمار لا يمكن أن ينتج إلا المأساة".
جاء هذا التصريح الأول من نوعه من قبل مسؤول في هيأة حقوقية وطنية رسمية، بعد مضي تسعة عقود من قيام إسبانيا، المدعومة بالقوة الاستعمارية الأوروبية، (فرنسا وألمانيا بصفة خاصة) إلى استعمال أسلحة الدمار الشامل ضد طلاب الحرية فيما كان يعرف آنذاك ضمن "شريعة" الاستعمار بـ"المغرب الإسباني".
فماذا يمكن أن يفهم من مثل هذا التصريح الصادر عن الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، الذي يعود تأسيسه إلى أوائل شهر مارس 2011، وفي أي خانة يمكن أن يدرج؟

مما هو معروف أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان هو خليفة المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، الذي آل إليه كذلك تنفيذ توصيات هيأة الإنصاف والمصالحة، (غشت 2004 . نونبر 2005)، وهو مؤسسة دستورية، وفقا للمادة 161 من الدستور الجديد، ضمن هيئات حماية حقوق الإنسان والنهوض بها.
فماذا يعني ما نسب إلى السيد الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان في هذا الوقت بالذات، وعلى ماذا يدل، وإلى ماذا يشير، وإلى من يتوجه بعد سكوت القبور للجهات المغربية السياسية منها والحزبية والحقوقية على حد سواء، فهل جد جديد على المستوى المركزي بالنسبة لاستعمال أسلحة الدمار الشامل ضد المغاربة في الريف من قبل إسبانيا والقوى الاستعمارية المدعمة لها؟
شيء جميل أن يعلن مناضل حقوقي مغربي من خارج الريف، وهو يتولى الأمانة العامة للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، أن يعلن أن استعمال الغازات السامة من قبل الاستعمار قضية وطنية، مخالفا بذلك كل من كان يرى في الغزو الاستعماري مجرد حماية للمغرب من العمل الانتحاري لثواره، أو ما أطلق عليه استعماريون صفة "الروكيين"، حين قال "الاستعمار لا يمكن أن ينتج إلا المأساة". فهل نحن أمام عودة الروح إلى الجسم الحقوقي الوطني لكي يصحح أخطاءه القديمة، ويعيد تقييم عمل الاستعمار وعملائه بشأن عقد الحماية وحروب التهدئة؛ تلك الحروب التي "توجت" باستعمال أسلحة الدمار الشامل في الريف.؟

نتمنى أن يكون الأمر كذلك، ولو بعد مرور قرابة قرن من تلك الجريمة الاستعمارية ضد جزء من الشعب المغربي؛ ذلك الجزء الذي بقي يشعر جل أبنائه بأن الأجزاء الأخرى المكونة للشعب المغربي (في المغرب الفرنسي) لم تتداع له بالتضامن والنجدة والنصرة، بل أن الدولة المغربية المستقلة نفسها وأحزابها وهيآتها الرسمية وشبه الرسمية نأت بنفسها عن الحديث عن استعمال الاستعمار لتلك الأسلحة المحرمة دوليا ضد طلاب حرية المغرب واستقلاله في العشرينيات من القرن الماضي، بحيث لم يسبق أن صدر عنها أي مبادرة تطالب بها القوى الاستعمارية السابقة بالاعتراف بجريمتها ضد الإنسانية، وتقديم الاعتذار للمتضررين في منطقة الريف، بل لكل الشعب المغربي، وحثها في الوقت نفسه على الإقرار بعزيمة جبر الضرر الجماعي للمتضررين كبناء المستشفيات المتخصصة في علاج السرطان الناجم عن استعمال تلك الأسلحة الخبيثة.
ومن المعلوم أن مرض السرطان بجميع أنواعه هو "المرض الشعبي" الأكثر انتشارا في منطقة الريف إلى يوم الناس هذا.

وللحقيقة والتاريخ فإن رئيس مجلس النواب الأسبق، مصطفى المنصوري، هدد ذات مرة بتوظيف استعمال إسبانيا لأسلحة الدمار الشامل للضغط على بعض المواقف السياسية للحكومة الإسبانية تجاه الحكومة المغربية، دون أن يشير إلى أنها جريمة في حق الإنسانية. لكن، وعلى الرغم من ذلك، فقد تم طرد رئيس مجلس النواب من الرئاسة، بل ومن رئاسة حزبه أيضا، والفاهم يفهم. فهل ننتظر إعفاء الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان من مهامه؟

على هامش الندوة لحقوق الإنسان : من سؤال المواطنة إلى خداع العلمانية : بقلم عمر حيمري

على هامش الندوة لحقوق الإنسان : من سؤال المواطنة إلى خداع العلمانية : بقلم عمر حيمري بدعوة من اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بوجد – فجيج أقام المجلس الوطني لحقوق الإنسان ندوة بمركز البحوث والدراسات الإنسانية والاجتماعية بوجدة تحت عنوان " سؤال المواطنة بين الحرية والمسؤولية " إن ما ورد في تدخلات المشاركين في الندوة، كان بعيدا كليا عن كل تحليل علمي وعقلاني للمفاهيم الواردة في عنوان الندوة (المواطنة والحرية والمسؤولية) لأن استراتيجيه العلمانيين وهمهم ينصب بالدرجة الأولى على رد مجدهم السياسي والسلطوي ، الذي ضاع منهم عن طريق لعبة الديمقراطية ، التي يكفرون بها ويكرهونها عندما لا تخدم مصالحهم ولكنها شر لا بد منه . أما المواطنة التي يتشدقون بها ، فهم أول وأكبر أعدائها والمغاربة لا ينسون مواقف اليسار العلماني من صحرائنا الحبيبة ودعوته الانفصالية ومسانده للبوليساريو والشاهد على ذلك المحاكم التي ما زالت تحتفظ بسجلاتهم .

أما الحرية فلا تعدوا عندهم ولا تتجاوز حرية الجسد والجنس واللواط والسحاق وأكل رمضان نهارا جهارا وشرب الخمر ... إن هذا التوجه الإلحادي والسلوك الجنسي الشاذ دفع العلمانيين بائعي وطنهم وأعداء ملكهم إلى الاختباء وراء مفاهيم وأفكار كاذبة لا يؤمنون بها هم أنفسهم كمفهوم حقوق الإنسان ، الحرية ، العدالة ،الديمقراطية ، المساواة ، المسؤولية والمواطنة ... إنهم يستخدمون هذه المفاهيم بهدف توظيفها في إثارة عواطف الشارع وإقناع السذج من أفراد الشعب بأساطيره وخرافاتهم العلمانية والتي لا مجال لها في واقع الحياة وإنما هي ضرورية لتحريك الجماهير .

يقول منظرهم جورج سوريل أنه { يجب تحريك الجماهير عن طريق أساطير سياسية تؤمن بها ، كتحقيق المساواة المطلقة والوحدة العمالية العالمية غير القابلة للتحقيق في الواقع ولكنها تثير الجماهير عاطفيا وتفجر طاقة الثورة لديهم ضد النظام القائم } (1) . إن هدف العلمانيين هو طمس هويتنا الإسلامية وتجريدنا من عقيدتنا الإسلامية وذلك بالدعوة إلى تجاوز الأخلاق وخصوصا تلك المرتبطة بالعفة الدينية وفسح المجال للزنا والشذوذ والسفاح (زنا المحارم) والعري والتبرج مع تجاوز غيرة الرجل على أهله ...مقابل رشاوى يتلقونها من الغرب في شكل منح أو مصلحة أو شهرة سياسية واجتماعية زائفة أو نصرة باطلة ضد الحق أو مجرد تقديم وجبات غذائية فاخرة للمؤتمرين أقصد المتآمرين على أمة الإسلام والمبيت في الفنادق الفخمة . لقد أنفقت أموال الله أعلم بحجمها على الطعام والمبيت في فندق فخم بمدينة وجدة بمناسبة الندوة التي أشرف عليها المجلس الوطني لحقوق الإنسان يومي 15 و16 مارس 2013 فإن كانت هذه الأموال من أموال الأمة فهي سرقة وفساد وإن كانت من أموالهم فهي هدر غذائي وإسراف من عمل الشيطان وإن كانت من المساعدات الأجنبية والغربية فهي رشاوى مقابل خدمات الاستعمار .

إن العلمانيين أعلنوا الحرب في هذه الندوة على ديننا الحنيف ، انطلاقا من فكرة الحرية والمواطنة والمسؤولية مستلهمين فلسفة الكانطيين الجدد وتيار الوضعية المنطقية ومستشهدين في كلامهم بكانط ، كما فعل مصطفى الناوي إذ ضل يردد استشهادت من فلسفة كانط طيلة مداخلته حول ''حرية المعتقد'' هذا العنوان الذي اقترحه على منظمي الندوة ثم تبن له أنه لا يخدم أهدافه العدوانية على الإسلام فانتقده وطاب بتغيير مفضلا عنوان '' حرية الضمير أو حرية الوجدان '' مستفزا بذلك الحاضرين ومدافعا عن الملحدين والشواذ من اللوطيين والسحاقيات وعن كل دعاة الفاحشة ومعرضا بالإسلام والمسلمين في نفس الوقت ، متناسيا هو وبني علمان من جلدته ، أن كانط في آخر أيامه استعان بالأخلاق والدين في مرحلته النقدية للعقل المحض والعقل العملي خصوصا في مؤلفاته '' الدين في حدود العقل '' الذي يشوهه العلمانيون و '' دروس في النظرية الفلسفية للدين '' إذ صرح قائلا : { لقد بدا لي أنه من الضروري أن أضع حدودا للمعرفة ... لكي أترك المجال للإيمان } (2) ونيتشه نفسه اتهمه بالزهد والطهر والأخلاق العالية وبالإيمان بوجود الله وبخلود الروح والغيب والبعث والجزاء ... إن كانط هو واضع النظرية الأخلاقية للعالم ، وعن طريق العقل العملي والواجب من أجل الواجب استطاع أن يثبت وجود الله ، بعد أن عجز عن إثباته بواسطة العقل النظري ، إن فكرة الله في نظر كانط موجودة بالضرورة ولا يمكن الاستغناء عنها ، لأن العالم والحياة البشرية بصفة عامة ولا سيما الأخلاقية منها لا يمكن أن تستقيم بدونه .إن العلمانيين يرددون باستمرار شعارات فارغة كاذبة ، كحقوق المرأة وحقوق الإنسان والمساواة والمواطنة ... بهدف تأليب المرأة على الشريعة الإسلامية وإرغامها على الاختلاط بالرجال لقتل حياءها وعفتها وتعريضها للفاحشة وتحريضها ضد الزوج والأسرة والمجتمع باسم المساواة ... يقومون بكل هذا التحريف من أجل ترسيخ المبادئ العلمانية المعادية للإسلام في أذهان الجمهور الساذج مع التركيز على التغرير بالمرأة المسلمة باعتباره القطب الأساسي في عملية التنشئة التربوية للأطفال . وإن كانت هذه الشعارات الكاذبة الرامية إلى طعن الإسلام والمسلمين تختفي بمجرد ما تتعارض مع مصالحهم المادية أو السياسية . فهاهم يعرقلون العمل السياسيالإسلامي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية ويتهمون حكومة بنكيران بالتباطؤ في الإنجازات وتسريع الإصلاح وهي التي حققت خلال سنة ما لم تحققه القوى العلمانية وحكومة التناوب طيلة تسلطهم على الحكم ، بل دفعوا بالبلاد إلى الهوية والإفلاس. وجدة /16 مارس 2013/ومع/ أبرز مشاركون في ختام أشغال ندوة وطنية، نظمت على مدى يومين حول المواطنة في علاقتها بالحرية والمسؤولية، الدور الهام للديمقراطية التشاركية في إرساء وترسيخ مفهوم المواطنة عبر المشاركة السياسية وإشراك المواطن في تدبير الشأن العام على المستوى الوطني والمحلي.

وأشاروا إلى أن المواطنة العالمية هي الأفق الإنساني المشترك والمنشود الذي يجمع جميع الانتماءات الفردية المختلفة ويراعي المكتسبات والخصوصيات الخاصة بكل مجتمع، معتبرين أنه لا يمكن الحديث عن المواطنة الحقيقية والفاعلة دون ربط الحقوق بالواجبات والحرية بالمسؤولية.

وأكد المشاركون، بخصوص العلاقة بين المواطنة وتدبير الشأن العام، على ارتباط المواطنة بالثقافة السياسية والنسق القيمي الثقافي السائد في المجتمع، وأن توطيد المواطنة غير ممكن بدون ثقافة سياسية تقوم على قيم التسامح والحق في الاختلاف.

وشددوا على أهمية التنشئة السياسية في تحقيق المواطنة وديمقراطية القرب حتى يصبح المواطن مركز الفعل التشاركي والديمقراطي، مؤكدين أن من الشروط الأساسية لبناء مواطنة مسؤولة وجود مجتمع مدني فاعل وسلوك مدني إيجابي وتعزيز دور المؤسسات السياسية والدستورية. ولاحظ المشاركون بخصوص تأثير الحراك الديمقراطي في العالم العربي على وضعية المواطنة، التوجه المتزايد في المنطقة نحو بناء الديمقراطية على أسس قيم المواطنة والتركيز المتصاعد للدساتير لما بعد الربيع العربي على مفاهيم المواطنة وحقوق الإنسان.

وأبرزوا أن الحراك الديمقراطي أفرز إشكاليات جديدة أثرت بشكل حاسم في صيرورة العلاقة بين الدولة والمواطن من جهة وبين الفرد والمجتمع من جهة أخرى، من خلال القضايا المتعلقة بالحريات الفردية والدولة المدنية وإشكالية الحداثة السياسية.

واعتبروا أن الاصلاحات الدستورية والديناميات السياسية التي يشهدها المغرب ساهمت في توسيع مجال المواطنة، مشيرين إلى أن الدستور الجديد جاء بقيم جديدة لترسيخ المواطنة وقدمها كمسؤولية جماعية مشتركة تهم الحرية والمساواة في تنمية المشترك الوطني فضلا عن تنصيصه على مجموعة من الحقوق الأساسية والمفاهيم المرتبطة بروح المواطنة.

وقد توخت هذه الندوة، التي نظمها المجلس الوطني لحقوق الإنسان ولجنته الجهوية لوجدة– فكيك بتعاون مع وكالة تنمية الشرق ومركز الدراسات والبحوث الانسانية والاجتماعية، فتح نقاش عام حول الإشكاليات التي تطرحها المواطنة في علاقتها بالحرية والمسؤولية وخصوصا القضايا التي تهم "علاقة المواطن بالدولة"، و"المواطنة والمسؤولية"، و"المواطنة والحق في الاختلاف"، و"حدود المجال العام والخاص"، و"الحق في تدبير الشأن العام".

وتمحورت الجلسات العامة لهذه الندوة، التي شارك فيها ثلة من الأساتذة الباحثين والفاعلين الجمعويين والحقوقيين، حول "الإطار المفاهيمي للمواطنة"، و"المواطنة وتدبير الفضاء العام"، و"الحراك السياسي وسؤال المواطنة".

يقول أحد العلمانيين في برنامج " قفص الاتهام " (ليس في القنافذ أملس) وهو يقصد الحركات الإسلامية ، التي وصلت إلى السلطة – تونس – مصر المغرب عن طريق الديمقراطية ، التي تنكر لها هذا العلماني وأشباهه في حين يصف اليهود بالإخوة وأبناء العمومة ويلهث وراء التطبيع معهم ، وفي نفس الوقت يرى في حزب "العدالة والتنمية " و " العدل والإحسان " وكافة الجماعات الإسلامية خطرا على استقرار المغرب وأمنه ويسمي ذلك ب " الردة المجتمعية المتسربلة بالدين " إن العلمانيين أصبحوا أكثر شراسة ، بعد أن رفضتهم الجماهير الشعبية المسلمة فتجرؤوا على مطالبة الفقيه العالم بشرع الله وإمام المسجد والمثقف المسلم ، بالاعتراف بخلاعتهم ووسخهم الفكري وأساطيرهم وخرافاتهم التي يطلقون عليها " حقوق الإنسان " و " حقوق المرأة " والمساواة ... وإلا فهم ظلاميون متطرفون وإرهابيون . إن العلماني حرباء يتلون بتلون مصالحه ليس له مبادئ ولا يؤمن بالمواطنة أو الديمقراطية أو الحرية إلا كإستراتيجية لتحقيق مآربه وأهدافه الرامية إلى ضرب المشروع الإسلامي ، فهذه مثلا أسماء لمرابط تدعوا إلى الاختلاط في المساجد ، بدعوى أن المكان غير مقدس بل الصلاة هي المقدسة (3) وكأن المكان المقدس في نظرها محرم على المرأة وهذا إيمان لا شعوري بدونية المرأة أو مغالطة ، لأن الاختلاط هو المحرم على الرجل والمرأة سواء بسواء . إن الدعوة إلى الاختلاط بالمسجد هي محاولة للسيطرة على المسجد وعلى دوره في المحافظة على عقيدة وشريعة المسلم . إنهم يعلمون أن خطبة الجمعة والعيدين ودروس الوعظ والإرشاد ، لا تترك لهم مجلا لتمرير مشروعهم العلماني ومن ثم فهم يعملون جاهدين لتقويض دور المسجد ودور الفقهاء وكثير ما يسقطون فشلهم في الانتخابات على المسجد ولذلك فهم يطالبون بضرورة حياد المسجد في الحملات الانتخابية في حين نحن لا نطالبهم بحياد الحانة والماخور ودور العهارة . إن حقدهم على المسجد وأهله دفع أحد معمريهم البالغ 75 سنة إلى التوصية بعدم إدخاله إلى المسجد والصلاة عليه أو دفنه على الطرقة الإسلامية . لكل الأسباب التي ذكرت أكره العلمانية ولا أحقد على العلمانيين طمعا في توبتهم .

المكتب الوطني يستنكر العبث الذي طال نتائج الامتحانات المهنية و يدعو اعضاء اللجان المركزية الى تنظيم وقفة احتجاجية

اجتمع المكتب الوطني للنقابة الديمقراطية للعدل بالرباط يوم الثلاثاء 12 مارس 2013 في إطار متابعته لحلقات مسلسل العبث اليومي الذي اتخذه السيد وزير العدل منهجا لتسيير وتدبير القطاع، وفي سياق تأطيره لمعركة الصمود والتحدي التي تخوضها شغيلة العدل من أجل رفع الحظر العملي عن إطارها الصامد النقابة الديمقراطية للعدل ومواجهة بنود حالة الاستثناء التي أعلنها السيد الوزير داخل قطاع العدل .

إن المكتب الوطني للنقابة الديمقراطية للعدل إذ ينبه لمؤامرة الانقلاب على المكتسبات الاجتماعية لهيئة كتابة الضبط وكذا لخطورة الخط الانتهازي المنبطح والمروج للسفه ولقيم الخنوع والتبعية والمبشر بأوهام الزيادة في تعويضات السلالم الدنيا وهي الأوهام التي تكذبها وتفضحها هجمة الوزارة على هذه الفئة من خلال نتائج الامتحانات المهنية، فانه يسجل مايلي :

1-يجدد التأكيد على أن الحظر العملي المفروض على النقابة الديمقراطية للعدل من طرف وزير العدل هو إجراء استبدادي وتحكمي مخالف لكل قواعد المشروعية القانونية والشرعية الحقوقية والسياسية كما يشكل إشارة دالة على أن مستقبل العدل والحريات ببلادنا ليس في أيد أمينة .

2-يجدد استنكاره الشديد للعبث الذي طال نتائج الامتحانات المهنية والتي أظهرت بوضوح درجة الحقد والتحامل ضد موظفي كتابة الضبط، إذ لأول مرة في التاريخ يكون عدد الناجحين في مباراة مهنية أقل من عدد المناصب المالية المتوفرة للوزارة ويفضل السيد الوزير إرجاع تلك المناصب لوزارة المالية على أن يستفيد منها موظفو وزارته، والأدهى من ذلك فقد أظهرت النتائج الخاصة بإطار كتاب الضبط من الدرجة الأولى وكتاب الضبط من الدرجة الثانية وكتاب الضبط من الدرجة الثالثة انه لم تحترم حتى نسبة الحصيص المحددة قانونا في 18 %، حيث كان عدد الناجحين في الامتحان الكتابي فقط أقل بكثير مما تتيحه نسبة الحصيص، وهو ما يشكل خرقا واضحا للقانون يستوجب إلغاء نتائج هذه الامتحانات وتمكين الموظفين من حقوقهم الثابتة بمقتضى نص النظام الأساسي الذي يراد الانقلاب على مضامينه.

3-يندد بشدة بالتأخر غير المفهوم الذي عرفته عملية الترقي بالاختيار لهذه السنة حيث لحد الساعة لم يتم عقد اجتماعات اللجان الثنائية المركزية للنظر في لوائح الترقي رغم أننا على مشارف شهر أبريل، وهو ما يبين أن يد السيد الوزير ليست خفيفة إلا في ما يتعلق بالاقتطاع من الأجور، أما عندما يتعلق الأمر بتمكين الموظفين من حقوقهم فلا وقت للوزير لذلك.

4-ينوه المكتب الوطني بما جاء في المذكرة التي أعدها المجلس الوطني لحقوق الإنسان المتعلقة بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية، التي جاءت مضامينها مؤكدة لقراءة النقابة الديمقراطية للعدل للواقع المهني لهيئة كتابة الضبط وآفاق الإصلاح الممكنة والتي دعا فيها إلى ضرورة إحداث مدرسة وطنية لكتابة الضبط، وهو المطلب الذي طالما رفعناه في النقابة الديمقراطية للعدل وناضلنا من أجله دون أن نجد أذنا صاغية داخل وزارة العدل.

5-يندد بشدة بقرار الإعفاء من المسؤولية الذي أصدره وزير العدل في حق رئيس كتابة النيابة العامة بابتدائية الناضور دون مسوغ أو تعليل، والمكتب الوطني يعتبر أن مثل هذه القرارات ليست غريبة عن ممارسات وزير العدل الذي لا يجد حائطا أقصر من كتاب الضبط لمحاولة الظهور بمظهر الوزير الماسك بزمام الأمور للتغطية على فشله الذريع في كل مناحي الإصلاح.

6-يسجل المكتب الوطني بقلق بالغ استمرار موجة الاعتداءات والتهجمات ضد مكونات أسرة القضاء حيث انعدم الأمن بفضاء المحاكم وتعاظمت موجة الاستقواء بالسياسي والإساءة لمكونات جهاز العدالة دون أدنى احترام وفي ظل صمت مريب لوزارة العدل.

إن المكتب الوطني وانطلاقا من تقديره لخطورة الهجمة التي تتعرض لها مكتسبات موظفي هيئة كتابة الضبط وخاصة المرتبين منهم في السلالم الدنيا واعتبارا للتأخير الغير مبرر في عقد اجتماعات اللجان المتساوية الأعضاء المركزية للبث في الترقيات فانه يقرر:

-دعوة الإخوة أعضاء اللجان الثنائية المركزية لتنظيم وقفة احتجاجية رمزية أمام مقر وزارة العدل للتنديد بتعريض مصالح موظفي كتابة الضبط للعبث والهدر وذلك يوم الجمعة 22 مارس 2013 ابتداء من الساعة التاسعة صباحا.

-يهيب بمناضلات ومناضلي النقابة الديمقراطية للعدل ويدعو كل القوى الحية لحضور جلسة الاستماع العمومية لضحايا وزير العدل المقرر تنظيمها يوم الأحد 17مارس 2013 ابتداء من الساعة التاسعة والنصف صباحا بقاعة سمية بالرباط.

مشاركون في ندوة وطنية بوجدة يبرزون الدور الهام للديمقراطية التشاركية في إرساء مفهوم المواطنة

وجدة /16 مارس 2013/ومع/ أبرز مشاركون في ختام أشغال ندوة وطنية، نظمت على مدى يومين حول المواطنة في علاقتها بالحرية والمسؤولية، الدور الهام للديمقراطية التشاركية في إرساء وترسيخ مفهوم المواطنة عبر المشاركة السياسية وإشراك المواطن في تدبير الشأن العام على المستوى الوطني والمحلي.

وأشاروا إلى أن المواطنة العالمية هي الأفق الإنساني المشترك والمنشود الذي يجمع جميع الانتماءات الفردية المختلفة ويراعي المكتسبات والخصوصيات الخاصة بكل مجتمع، معتبرين أنه لا يمكن الحديث عن المواطنة الحقيقية والفاعلة دون ربط الحقوق بالواجبات والحرية بالمسؤولية.

وأكد المشاركون، بخصوص العلاقة بين المواطنة وتدبير الشأن العام، على ارتباط المواطنة بالثقافة السياسية والنسق القيمي الثقافي السائد في المجتمع، وأن توطيد المواطنة غير ممكن بدون ثقافة سياسية تقوم على قيم التسامح والحق في الاختلاف.

وشددوا على أهمية التنشئة السياسية في تحقيق المواطنة وديمقراطية القرب حتى يصبح المواطن مركز الفعل التشاركي والديمقراطي، مؤكدين أن من الشروط الأساسية لبناء مواطنة مسؤولة وجود مجتمع مدني فاعل وسلوك مدني إيجابي وتعزيز دور المؤسسات السياسية والدستورية. ولاحظ المشاركون بخصوص تأثير الحراك الديمقراطي في العالم العربي على وضعية المواطنة، التوجه المتزايد في المنطقة نحو بناء الديمقراطية على أسس قيم المواطنة والتركيز المتصاعد للدساتير لما بعد الربيع العربي على مفاهيم المواطنة وحقوق الإنسان.

وأبرزوا أن الحراك الديمقراطي أفرز إشكاليات جديدة أثرت بشكل حاسم في صيرورة العلاقة بين الدولة والمواطن من جهة وبين الفرد والمجتمع من جهة أخرى، من خلال القضايا المتعلقة بالحريات الفردية والدولة المدنية وإشكالية الحداثة السياسية.

واعتبروا أن الاصلاحات الدستورية والديناميات السياسية التي يشهدها المغرب ساهمت في توسيع مجال المواطنة، مشيرين إلى أن الدستور الجديد جاء بقيم جديدة لترسيخ المواطنة وقدمها كمسؤولية جماعية مشتركة تهم الحرية والمساواة في تنمية المشترك الوطني فضلا عن تنصيصه على مجموعة من الحقوق الأساسية والمفاهيم المرتبطة بروح المواطنة.

وقد توخت هذه الندوة، التي نظمها المجلس الوطني لحقوق الإنسان ولجنته الجهوية لوجدة- فكيك بتعاون مع وكالة تنمية الشرق ومركز الدراسات والبحوث الانسانية والاجتماعية، فتح نقاش عام حول الإشكاليات التي تطرحها المواطنة في علاقتها بالحرية والمسؤولية وخصوصا القضايا التي تهم "علاقة المواطن بالدولة"، و"المواطنة والمسؤولية"، و"المواطنة والحق في الاختلاف"، و"حدود المجال العام والخاص"، و"الحق في تدبير الشأن العام".

وتمحورت الجلسات العامة لهذه الندوة، التي شارك فيها ثلة من الأساتذة الباحثين والفاعلين الجمعويين والحقوقيين، حول "الإطار المفاهيمي للمواطنة"، و"المواطنة وتدبير الفضاء العام"، و"الحراك السياسي وسؤال المواطنة".

la journée mondiale de la femme à Béni Mellal

L'association Nationale des diplômés mis en Chômage au Maroc, représentée par la coordination des sections de Béni Mellal a célébré la journée Internationale de la femme à sa façon, elle a organisé un sit-in devant l'académie de l'éducation nationale au moment où s'y tenait un salon pour l'éducation basée sur les droits de la citoyenneté par le Centre National des Droits de l'Homme, auquel assistait le secrétaire général M. Mohamed SABBAR. Selon un membre de l'Association Nationale, qui répondait à notre question « pourquoi un sit-in ici et maintenant? », "la citoyenneté nécessite une patrie" dit-t-il, laissant entendre que la citoyenneté commence par l'octroi des droits au citoyen, celui notamment le droit de travailler reconnu internationalement.

D'autre part, les manifestants brandissaient des pancartes dont le thème majeur se ramenait à la revendication de la libération de leurs camarades détenus, notamment Halim EL BAKKALI, suite à des revendications similaires. 8 mars · à Béni-Mellal

وديع تينملالي – تمتيع المعتقلين السبعة بالسراح المؤقت وجيه وعادل و تدخل المجلس الوطني لحقوق الانسان متأخر

توصل موقع زايو سيتي .نت , بتصريح صحفي 3 عن الدائرة الإعلامية للبرلماني وديع تينملالي هذا نصه

اعتبر السيد وديع تينملالي القرار الصادر عن هيئة الحكم بخصوص معتقلي 02 مارس و المتعلقة بتمتيع المعتقلين بالسراح المؤقت بالقرار الحكيم و الوجيه العادل في انتظار باقي اطوار المحاكمة . كما نوه السيد النائب البرلماني بأجواءالمحاكمة الذي وفرت خلالها جميع شروط المحاكمة العادلة بدئا بعلنية الجلسة مرورا بقبول طلبات دفاع المعتقلين و ختاما بمنطوق القرار الصادر عن هيئة الحكم . كما عبر السيد النائب البرلماني عن غبطته بإطلاق سراح المعتقلين، مهنئا بالمناسبة عائلاتهم بهذا الافراج، و مهنئا ساكنة مدينة زايو الذي عبرت عن تضامنها مع المعتقلين في جو من الانضباط و المسؤولية ضمانا للاستقرار الاوضاع . و للإشارة فمنذ بداية الاحداث ، تتبع السيد النائب صيرورة تطور الاحداث و ربط عدة اتصالات مركزية و محليا ملفتا انتباه المسؤولين الى ضرورة الانكباب على مسببات الاحداث و التي باتت تتوخى معالجة جدرية تبني مقاربة تشاركية من طرف كل المهتمين و الفاعلين . كما اكد السيد النائب للمسؤولين المحليين و المركزيين خلال اللقاءات الذي اجراها معهم على ضرورة اشراك المنتخبين المحليين في مسلسل المشاورات التي جرت بقصد نزع فتيل التوتر السائد بالمدينة و خلق جو من الثقة بين السلطة المحلية و ساكنة الاقليم بعيدا عن أية خلفية سياسية او انتخابوية التي تهدف الى الركوب على الاوضاع باسم التضامن .و في الاتجاه نفسه اعرب السيد النائب عن استغرابه تأخر تدخل المجلس الوطني لحقوق الانسان الذي قرر مؤخرا بعث وفد لتقصي الحقائق في الوقت الذي سجل غيابا شبه تام لهيئاته خلال الاحداث خلافا لما قام به في احداث مدينة خريبكة و العيون و مناطق اخرى من المملكة . و يعزي السيد النائب هذا الاستغراب ان مسطرة التقصي خصوصا من لدن مؤسسة رسمية تقتضي التدخل العاجل لرصد الخروقات المسجلة طبقا لما تنص عليه القوانين المحلية و المواثيق الدولية الانسانية ذات الصلة، متمنيا أن يقوم المجلس بمهامه كاملة في ابراز مسببات الاحداث التي كانت وراء عدة انتكاسات عرفها المغرب في السابق حسب ما ورد في توصيات هيأة الانصاف و المصالحة المنصوص عليها دستوريا .

و في هذا الصدد سيقوم السيد النائب بمراسلة السيد أمين عام المجلس الوطني لحقوق الانسان في المضوع لالتماسه تعميق التقصي حول أحداث زايو بالاستماع الى شكاوى و مطالب المعتقلين وكذا تعميق مسطرة الاستماع و التقصي مع السلطات المحلية لتسجيل موقفها و ملاحظاتها من الاحداث . كما سيعمل السيد النائب الى توجيه طلب لقاء مع السيد الامين العام للمجلس الوطني لحقوق الانسان للتدارس في امكانيات المعالجات القبلية لأي اضطراب اجتماعي بالمنطقة من شأنه المساس بأمن و سلامة المواطنين و المواطنات . كما عبر السيد النائب عن استغرابه من موقف وزارة العدل و الحريات خاصة السيد الوزير باعتباره رئيسا للنيابة العامة و التي لم تعمل الى تفعيل مسطرة التحقيق من عدة خروقات للقانون تعرفها مدينة زايو خاصة في مجال تسيير و تدبير الشأن المحلي رغم اشعار الوزارة بما يفيد علاقة بالاختلالات المسجلة .اما بخصوص الندوة الذي عقدها السيد النائب البرلماني عن فريق حزب العدالة و التنمية فان السيد النائب و ديعتينملالي يثني على هذا التحرك المحمود و المسؤول للسيد البركاني مع التسطير على أنه كان حريا بالسيد النائب الاقتصار على التضامن مع المعتقلين السبعة و اجراء اتصالات بتنسيق مع باقي المنتخبين عوض طرح ملفات من قبيل احقية سكان المدينة في مستشفى . علما و كما يعلم السيد النائب المحترم أن هذا المطلب كان موضوع سؤال شفوي من السيد وديع تينملالي الى السيد وزير الصحة الذي اكد و التزم أن أشغال بناء المستشفى ستبدأ خلال سنة 2013 (الرجوع الى الميزانية الفرعية برسم القانون المالي 2013) .

و في إطار توطيد العلاقات يدعو السيد النائب وديع تينملالي باقي نواب الامة على صعيد الاقليم الى تنسيق الجهود في ملفات ذات الاولوية من ضمنها تحسين الخدمات ببعض المرافق العمومية و من ضمنها مستشفى الحسني بالناظور و الذي مازال لم ترق به الخدمات الى مستوى بعض المراكز الاستشفائية بالمملكة نظرا لما يعانيه المواطنين و المواطنات جراء تدني الخدمات المقدمة . و في شق المؤازرة للمعتقلين شد السيد النائب بحرارة على ايدي هيئة الدفاع المؤازرة للمعتقلين انطلاقا من مبدأ ضمان حقوق المعتقل و فضح كل الخروقات المسطرية في الملف بغية مساعدة هيئة الحكم عل اصدار حكم عادل يتمن المجهودات الحالية لإصلاح منظومة القضاء و يثبت استقلاليته كسلطة .

هذا و توطيدا لعلاقة الحوار و التشاور الدائم مع الساكنة ،يعتزم السيد النائب وديع تينملالي ،عقد لقاء تواصليا مع ساكنة المدينة و المناطق المجاورة لتقديم حصيلة عمله بالمؤسسة التشريعية و الاجابة على تساؤلات المواطنين و المواطنات على القضايا موضوع اهتمامها .

عن الدائرة الاعلامية

للسيد وديع تينملالي

الداخلة نيوز
DAKHLANEWS .NET
الداخلة نيوز موقع إخباري صحراوي مستقل

اختتام دورة تكوينية حول الآليات الدولية لحماية حقوق الانسان بالعيون

اختتمت يوم أمس السبت 16 مارس الجاري بمدينة العيون فعاليات الدورة التكوينية حول الآليات الدولية لحماية حقوق الانسان المنظمة من طرف المجلس الوطني لحقوق الانسان بشراكة مع معهد جنيف الدولي لحقوق الانسان.

و يأتي تنظيم هذه الدورة التدريبية الهامة تفعيلا للمخطط الإجرائي السنوي للجنة الجهوية لحقوق الانسان العيون–السمارة الهادف إلى النهوض بثقافة حقوق الإنسان.

وقد استفاد من هذه الدورة ،التي نشطها خبراء ينتمون للمعهد وهم السادة و السيدات: الاستاذ احمد كرعود نونسي الجنسية والاستاذ رفعت امين المرغيني سوداني الجنسية والاستاذة منار زعيتر لبنانية والاستاذة فاطمة صفصاف جزائرية، عدد كبير من الناشطين في عدد من المنظمات غير حكومية وفاعلين محليين وقطاعات حكومية (الامن،الدرك والصحة والتعليم..) مهتمة بحقوق الإنسان وعاملة في الأقاليم الجنوبية .

الورشة التي دامت لخمس أيام متوالية أكدت على أهمية الإستدماج الوجداني لقيم ومبادئ حقوق الإنسان، ومعرفة وفهم المعايير الدولية لحقوق الإنسان وآليات الحماية الوطنية والدولية والإقليمية، عن طريق تقاسم المعارف والمهارات وتشكيل السلوك.فضلا عن استحضار قضايا السلم والديموقراطية والتنمية والعدالة الاجتماعية وحقوق المرأة على النحو المبين في صكوك حقوق الإنسان الدولية والإقليمية، ودور المجتمع المدني في تحقيق الوعي والفهم المشترك بغية تعزيز الالتزام بحقوق الإنسان قولا وفعلا.

و قد تم خلال هذه الدورة مقاربة عدد من المواضيع الهامة المتعلقة أساسا بمصطلحات ومفاهيم حقوق الانسان،و نظام الامم المتحدة لحماية حقوق الانسان، فضلا عن آليات الاستعراض الدوري الشامل ، و عدد أخر من المواضيع المرتبطة بالقانون الدولي الانساني و علاقته بالقانون الدولي لحقوق الانسان و غيرها من المواضيع الأخرى.

أزيد من 70 ألف سجينا بالمغرب.. أغلبهم شباب

قد لا يتعرض السيد الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان لما تعرض له رئيس مجلس النواب الأسبق؛ لأن عبارة السيد الصبار "إن ملف الغازات السامة بالريف ، يجب أن يكون قضية جماعية وليس حكراً على المتضررين فقط" لا تعني بالضرورة أن المجلس يتجه نحو طرح ملف الغازات السامة بصفته ملفا وطنيا على الجهات المعنية أو على المؤسسات الدولية ذات الاختصاص، بل قد يعني أنه دعوة إلى هيآت المجتمع المدني في الريف، وفي شمال المملكة بصفة عامة، للتوقف عن إثارة الموضوع كقضية جهوية، بل يجب الانتظار أن تطرح كقضية وطنية.

متى يتم ذلك؟ هذا ما ننتظره من المجلس الوطني لحقوق الإنسان. اللهم إذا كانت المسألة تتعلق بوجهة إقبار القضية في أوحال العلاقات المغربية الإسبانية، كما أقبرت قضايا أخرى كثيرة بدعوى ضرورة الحفاظ على عدم إزعاج جارنا اللدود في الضفة الشمالية للمتوسط.

من جانب آخر قد يعلل البعض الموقف الرسمي للحكومات المغربية المتعاقبة وأحزابها وهيآتها الحقوقية حين تغاضت عن الجرائم الاستعمارية، كونه يندرج ضمن التزام باتفاقية الجزيرة الخضراء لسنة 1906، وضمن احترام بنود عقد الحماية (الاحتلال الاستعماري) ومنطق حروب التهدئة التي أقرتها تلك البنود.

ويذهب البعض إلى أن خطاب السلطان مولاي يوسف في باريس في 14 يوليوز 1926، أمام الرئيس الفرنسي ورئيس الحكومة الإسبانية، الذي أشاد فيه بالانتصار الباهر في الريف بـ"قطع جرثومة العصيان" عن ولايته، وكذا ما تضمنه "دفتر مطالب الشعب المغربي"، سنة 1934، المرفوع من قبل الكتلة الوطنية إلى سلطات الحماية يشأن تطبيق الإصلاحات التي نصت عليها وثيقة عقد الحماية، خاصة بعد القضاء على فتنة عبد الكريم، لا يزالان يشكلان مرجعية مركزية وموقفا ثابتا من الحرب الإسبانية الفرنسية على الريف. وكان من نتائج ذلك ما تعرض له الريف، منذ السنوات الأولى للاستقلال إلى أوائل العشرية الأولى من القرن الواحد والعشرين، من تهميش وإقصاء وإفراغ من أبنائه القادرين على إحداث التغيير وإنتاج الثروة إلخ.

وبناء على كل ما تمت الإشارة إليه نرى أن العمل الذي قام ويقوم به أبناء المنطقة داخل المغرب وخارجه من اجل الحصول على اعتذار القوى الاستعمارية السابقة لما اقترفته في حق المغاربة في الريف ودعوتها إلى جبر الضرر الجماعي، هو دعوة أيضا للدولة المغربية وكل مؤسساتها وهيآتها لدعم الحصول على هذا الحق. لكن، ومهما تكن المبررات فإنه لا يمكن تسويغ السكوت الذي مارسته الدولة ومؤسساتها عما لحق الريف من جراء استعمال الغازات السامة ضد كل مقومات الحياة.

هذا، وأننا لا نشك في الثقافة الحقوقية لمتولي المجلس الوطني لحقوق الإنسان ونضالهم، لكن التجربة والواقع المعيش يبقيان أقوى من حسن النية، أو الشعور بضرورة التقدم بخطوات حقوقية أكثر إيجابية للحم فكرة الأمة المتآزرة مكوناتها وصونها من كل ما يمكن أن يهدد كيانها. ذلك ما نأمله، فهل بإمكان المجلس الوطني لحقوق الإنسان أن يحقق ما لم يقدر عليه غيره؟ أن غدا لناظره لقريب.

كشف المندوب العام لإدارة السجون وإعادة الإدماج عبد الحفيظ بنهاشم أن السجون المغربية تضم ما يزيد عن 70 ألف سجينا، يمثل الشباب المتراوحة أعمارهم بين سن 20 و45 عاما نسبة 36 في المائة من المعتقلين، مضيفا أن نسبة 86 في المائة من الساكنة السجنية توجد وراء القضبان بسبب تعاطي المخدرات.

وقال المندوب العام لإدارة السجون وإعادة الإدماج الذي كان يتحدث صباح أول أمس الخميس في حفل توقيع اتفاقية الشراكة بين المجلس الوطني لحقوق الإنسان وكلية الآداب والعلوم الإنسانية – أكدال الرباط تهم تسليم المنشورات العلمية والفكرية للكلية إلى المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج، إن وجود أكثر من 70 ألف سجينا يعد رقما مهولا، خصوصا حينما يتعلق الأمر بحجم عدد الشباب الذي يوجد وراء القضبان، مما يعد هدرا لطاقات كان الأحرى بها أن تكون خارج أسوار السجون وتساهم في تنمية وتقدم البلاد.

وأضاف بنهاشم أن عدد نزلاء المؤسسات السجنية الذين يستفيدون من التعليم والتكوين برسم موسم 2012-2013 بلغ أزيد من 13 ألف و500 مستفيدا، مشيرا إلى أن هذا الرقم تحقق بفضل الشركاء والفاعلين في المجال خاصة مؤسسة محمد السادس لإعادة إدماج السجناء، مؤكدا في هذا الصدد على ضرورة بذل المزيد من الجهد داخل المجتمع أو على مستوى المؤسسات التعليمية بمختلف مستوياتها للعناية بالتعليم والتكوين والتوجيه للفئة الشابة حماية لها من السقوط في براثين الانحراف ومن تم الاعتقال.

واعتبر عبد الحفيظ بنهاشم أن توقيع اتفاقية الشراكة السالف ذكرها والتي تهم تسليم أكثر من 5000 من منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية – أكدال بالرباط إلى المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج، يجسد شراكة ترنو السمو بحقوق الإنسان بصفة عامة وحقوق السجناء بصفة خاصة، بل وتعد ترجمة لإحدى التوصيات التي ضمنها المجلس الوطني لحقوق الإنسان في تقريره الموضوعاتي الأخير حول وضعية السجون والسجناء، إذ ستمكن بشكل كبير نزلاء المؤسسات السجينة من الاستفادة من مراجع الكلية في التحصيل ومتابعة تعليمهم وتكوينهم.

ومن جانبه، أكد المندوب الوزاري لحقوق الإنسان، المحجوب الهيبة، أن عقد هذه الشراكة التي تروم منح الإمكانية للسجناء للحصول على الكتب يندرج ضمن توجه يروم النهوض بالسياسة السجنية والممارسة السجنية، بل وتنخرط في إطار تحديث المؤسسات السجنية.

وشدد في هذا الصدد على الأهمية التي تكتسيها هذه المبادرة إذ تعد أداة أساسية للنهوض بإعادة إدماج وتحضير السجين لما بعد فترة السجن، معبرا عن الأمل في أن تتمكن مختلف المؤسسات السجنية الموزعة على تراب المغرب من الاستفادة من مثل هذه الشراكات، وأن يتم تعميمها على مراكز أخرى كتلك التي تخص حماية الطفولة مثلا.

ومن جهته، قال مدير الكتاب بوزارة الثقافة، حسن الوزاني، الذي ألقى كلمة باسم وزير الثقافة، أن منح كتب للمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج لتوزيعها على عدد من المؤسسات السجنية، تعد مبادرة تتجاوب مع القناعات الكبرى لوزارة الثقافة والتي تعتبر الشأن الثقافي شأنا يعني كل الفاعلين. وأبرز أن من شأن هذه الشراكة أن تنقل مفهوم القرب الثقافي في خدمة القراءة العمومية، مذكرا في هذا الصدد بالشراكة التي تجمع وزارة الثقافة مع مؤسسة محمد السادس لإدماج السجناء والتي تولت في إطارها الوزارة تجهيز مجموعة من فضاءات القراءة بعدد من المؤسسات السجنية وصلت حاليا إلى ما يناهز 20 فضاء. وأكد الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، محمد الصبار، أن توقيع الاتفاقية يأتي في إطار تفعيل التوصيات الواردة في تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان الخاص بالأوضاع في السجون وحقوق السجناء الصادر خلال شهر أكتوبر سنة 2012، من أجل دعم ولوج نزلاء المؤسسات السجنية لمنشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية ومقتنياتها العلمية ودعمهم في مواصلة دراستهم.

كما تسعى للمساهمة في إعادة الإدماج الإيجابي للسجناء وكذا الرفع من مستوى صون وحماية حقوق الإنسان والنهوض بها في أوساط السجناء، مبرزا أن عددا من التجارب الدولية دعت إلى ضرورة ملء أوقات فراغ السجين قصد منحه كفاءات ومهارات تساعده على الاندماج داخل المجتمع بعد خروجه من السجن. وثمن الصبار المقاربة التشاركية التي تم اعتمادها بين الفاعلين لبناء تصور وتحقيق هذه المبادرة ومقاصدها الرفيعة، إذ سيتم تسليم أكثر من 5000 عنوان من مختلف مجالات الإنتاج الفكري، مشيرا إلى أن أحد التحديات الأساسية تبقى هي جعل هذه الإنتاجات تصل إلى مختلف المؤسسات السجنية الموزعة عبر ربوع المملكة، والاستجابة بذلك للحاجيات المتزايدة .

ومن جهته أكد رئيس جامعة محمد الخامس أكدال، وائل بنجلون، على الدور الهام الذي قامت به كلية الآداب لعقد هذه الشراكة وتفعيل هذه المبادرة التي تروم تمكين فئة السجناء للاستفادة من المنشورات العلمية للكلية دعما لهم لمواصلة مسارهم الدراسي.

وأفاد المتحدث أن كلية الآداب والعلوم الإنسانية- أكدال بالرباط تعد أول دار للنشر في المغرب سواء على مستوى القطاع الخاص أو العام، والجامعة تفكر حاليا في فتح مكتبة لإتاحة بيع هذه المنشورات بأثمان جد مناسبة وتمكين العموم، في إطار تفعيل الحق في الثقافة والمعلومة، من الوصول إليها.

فيما أعلن عميد كلية الآداب والعلوم الإنسانية أكدال الرباط، عبد الرحيم بنحادة على أن المبادرة تندرج في إطار الشراكة التي تجمع المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالكلية والتي ترجمت من خلال مجموعة من المبادرات، آخرها إحداث مركز الدراسات الصحراوية. وأوضح المتحدث أن الكلية بموجب هذه الاتفاقية ستسلم المندوبية حوالي 5116 كتابا تخص مختلف الإنتاجات الفكرية والعلمية، قائلا «إن عطاءنا بقدر أخدنا» على اعتبار أنها دليل على العطاء الذي تحظى به الكلية ولا تريد أن تبخل به من جهتها، حيث بدورها تلقت على مدى السنوات الأخيرة خاصة بين سنوات 2010 و2012 هدايا عبارة عن مكتبات بكاملها تضم أمهات الكتب من عدد من الفاعلين والكتاب من أمثال عبد الله العروي، وكمال عبد اللطيف والباحث الجغرافي الكبير جان فرانسوا .

La citoyenneté

4/11630

Une illustration de la mise en œuvre effective des valeurs des droits humains

La citoyenneté constitue une illustration parmi d'autres de la mise en œuvre effective des valeurs des droits de l'Homme et de la pratique démocratique, notamment en ce qui concerne la consécration de l'égalité entre les citoyens au sein de la société, a estimé, vendredi à Oujda, le secrétaire général du Conseil national des droits de l'Homme, Mohamed Sebbar.

S'exprimant à l'ouverture d'une rencontre nationale de deux jours sur «la citoyenneté entre la liberté et la responsabilité», M. Sebbar a affirmé que l'édifice démocratique de tout Etat ne peut tenir sans la consolidation de l'esprit de la citoyenneté dans les relations entre les citoyens et dans leur lien avec les institutions.

«Si la citoyenneté concerne tout un chacun, l'engagement citoyen de certaines catégories donnerait l'exemple partant des positions qu'elles occupent dans la gestion de la chose publique ou de leur participation à la prestation de services dans le domaine des droits civiques, politiques, économiques, sociaux et culturels», a-t-il souligné.

La rencontre, organisée par le comité régional des droits de l'Homme d'Oujda en collaboration avec le Centre d'études et de recherches humaines et sociales d'Oujda et l'Agence de développement de l'Oriental, a pour objectif d'enrichir le débat sur la citoyenneté et l'édifice démocratique.

Pour sa part, le directeur du comité régional du CNDH d'Oujda-Figuig, M. Mohamed El Amarti, a indiqué que l'organisation de cette rencontre s'inscrit dans le cadre de la mission du Conseil consistant à approfondir le débat autour de la démocratie et les droits de l'Homme, contribuer à la consolidation de l'édifice démocratique et à consacrer les valeurs de la citoyenneté responsable.

La citoyenneté, a-t-il poursuivi, est une question politique et sociétale qui revêt une grande importance dans la conjoncture politique et culturelle du Maroc, soulignant la nécessité absolue de déployer les efforts afin d'ancrer le concept de la citoyenneté et dissiper toute ambiguïté autour de la question.

Le directeur du Centre d'études et de recherches humaines et sociales, M. Samir Boudinar, a, quant à lui, noté que la consécration de la citoyenneté ne passe pas uniquement par la Constitution et les différentes législations, mais repose surtout sur la capacité d'assumer les responsabilités à l'égard de la société, ajoutant que la citoyenneté a pour objectif de réaliser l'intégration entre l'ensemble des citoyens.

La citoyenneté, une illustration de la mise en Âœuvre effective des valeurs des droits de l'homme (SG du CNDH)

Oujda, 16 mars 2013 (MAP)- La citoyenneté constitue une illustration parmi d'autres de la mise en Âœuvre effective des valeurs des droits de l'Homme et de la pratique démocratique, notamment en ce qui concerne la consécration de l'égalité entre les citoyens au sein de la société, a estimé, vendredi à Oujda, le secrétaire général du Conseil national des droits de l'Homme, Mohamed Sebbar.

S'exprimant à l'ouverture d'une rencontre nationale de deux jours sur "la citoyenneté entre la liberté et la responsabilité", M. Sebbar a affirmé que l'édifice démocratique de tout Etat ne peut tenir sans la consolidation de l'esprit de la citoyenneté dans les relations entre les citoyens et dans leur lien avec les institutions.

"Si la citoyenneté concerne tout un chacun, l'engagement citoyen de certaines catégories donnerait l'exemple partant des positions qu'elles occupent dans la gestion de la chose publique ou de leur participation à la prestation de services dans le domaine des droits civiques, politiques, économiques, sociaux et culturels", a-t-il souligné.

La rencontre, organisée par le comité régional des droits de l'Homme d'Oujda en collaboration avec le Centre d'études et de recherches humaines et sociales d'Oujda et l'Agence de développement de l'Oriental, a pour objectif d'enrichir le débat sur la citoyenneté et l'édifice démocratique.

Pour sa part, le directeur du comité régional du CNDH d'Oujda-Figuig, M. Mohamed El Amarti, a indiqué que l'organisation de cette rencontre s'inscrit dans le cadre de la mission du Conseil consistant à approfondir le débat autour de la démocratie et les droits de l'Homme, contribuer à la consolidation de l'édifice démocratique et à consacrer les valeurs de la citoyenneté responsable.

La citoyenneté, a-t-il poursuivi, est une question politique et sociétale qui revêt une grande importance dans la conjoncture politique et culturelle du Maroc, soulignant la nécessité absolue de déployer les efforts afin d'ancrer le concept de la citoyenneté et dissiper toute ambiguïté autour de la question.

Le directeur du Centre d'études et de recherches humaines et sociales, M. Samir Boudinar, a, quant à lui, noté que la consécration de la citoyenneté ne passe pas uniquement par la Constitution et les différentes législations, mais repose surtout sur la capacité d'assumer les responsabilités à l'égard de la société, ajoutant que la citoyenneté a pour objectif de réaliser l'intégration entre l'ensemble des citoyens.

A l'ordre du jour de la rencontre, figure un atelier sur les libertés individuelles et la citoyenneté, ainsi que trois séances plénières au cours desquelles les participants débattront notamment du cadre conceptuel de la citoyenneté et de ses fondements constitutionnels.